بسم الله الرحمن الرحيم

بحث:

شبهات حول السنة النبوية

والرد عليها

المقدمة

إنَّ الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شُرور أنفسنا، ومن سيّئات أعمالنا، مَن يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومَن يُضْلِل فلا هادي له.

وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾ [سورة النساء: ١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلًا سَدِيدًا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠-٧١] (١).

أما بعد:

فلقد بعث الله ﷻ محمدًا ﷺ على فترة من الرسل، وأنزل عليه القرآن الكريم، فختم الله ﷻ به الرسل، وختم برسالته الرسالات، وختم بكتابه الكتب، وجعله مصدقاً لما بين يديه منها ومهيمناً عليها.

وقد جاء القرآن المجيد مشتملاً على الدين كله، بعضه مفصل والكثير منه مجمل. وقد وكل الله ﷻ تبيين الكتاب المجيد، وتفصيله إلى رسوله محمد ﷺ، ومن ثم جاءت سنة رسول الله ﷺ مبينة لما أبهم ومفصلة لما أجمل . يقول الله ﷻ :﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل :٤٤].

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ﷺ، ينظر: خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ص٥، وأخرجها ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، (٦٠٩/١)، رقم الحديث: (١٨٩٢)، وأحمد في مسنده، (٣١٥/٥)، رقم الحديث: (٣٢٧٥)، وقد أخرج طرفًا من هذه الخطبة مسلمٌ في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٥٩٣/٢)، رقم الحديث: (٨٦٨)، وقال عنها ابن الملقن رحمه الله في البدر المنير (٥٣١/٧): «هذا الحديث صحيح أخرجه مرفوعًا أصحاب السنن الأربعة، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في سننه».

ولما كان الكتاب المجيد بحاجة إلى السنة تبينه وتفصله، فقد كانت السنة من وحي الله ﷻ إلى نبيه ﷺ حتى يكون المبيِّن والمبيَّن من مصدر واحد، وعلى مستوى واحد، وحاشا الله ﷻ أن ينزل الكتاب وحيًا، ثم يترك بيان ما فيه لبشر بعيداً عن الوحي. فإن المبيِّن له نفس أهمية المبيَّن من حيث هو وسيلة الانتفاع به، وسبيل العمل بمقتضاه، من ذلك كان القرآن المجيد والسنة النبوية المطهرة يصدران من مشكاة واحدة، مشكاة الوحي الإلهي المعصوم. يقول الله ﷻ عن رسوله ﷺ :﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[سورة النجم :٣-٤][٢].

وهذه الآية نص قاطع في أن الرسول ﷺ لا يأتي بشيء من عنده، وأن كل ما ينطق به في مجال التشريع إنما هو وحيٌ من عند الله ﷻ، سواء كان وحياً من النوع الأول وهو القرآن، أو من النوع الثاني وهو السنة النبوية.

وقال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [سورة النساء: ٥٩].

ففي هذه الآية بيان جلي للموقف من السنة، وذلك أن الله ﷻ رتب الإيمان على هذا الفعل؛ وهو التحاكم لله ورسوله عند الشيء المتنازع فيه بأمور الدين الرد فيه إلى الله: هو الرد إلى كتابه العزيز، والرد فيه إلى الرسول ﷺ: هو الرد إلى سنته المطهرة[٣].

وهذا «تحريض وتحذير معًا؛ لأن الإيمان بالله واليوم الآخر ووازعان يزعان عن مخالفة الشرع»[٤].

فالسنة أحد شقي الوحي الإلهي الذي أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ، وقد بين ذلك في قوله ﷺ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني قد أوتيت القرآن ومثله، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه)[٥].

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا خبر من رسول الله ﷺ عما يكون بعده من رد المبتدعة حديثه

---

(٢) ينظر: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية ص١.

(٣) ينظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٥٥٦).

(٤) التحرير والتنوير (٥/ ١٠١)

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (٣٢٨/٤)، حديث: (٤٦٠٦)، وصححه الألباني في الجامع الصغير (٤٤١/١)، رقم الحديث: (٤٤٠٨).

فوجد تصديقه فيما بعده»[٦].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه المتين الكفاية مقررًا منزلة السنة من القرآن:

«باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف»[٧].

وقال العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «نحن المسلمين لا نفرق بين الله ورسله، بل نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله المبلغ لدين الله والمبين لكتاب الله بسنته، بقوله وفعله...ونؤمن وندين بما بلغنا إياه بالكتاب والسنة، والأحاديث أخبار عن السنة، إذا ثبتت ثبت ما دلت عليه السنة. ولسنا نحن بالجاعلي السنة بهذه المرتبة، بل الله عَزَّ وَجَلَّ جعله. وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة»[٨].

فلما كان للسنة النبوية هذه الأهمية؛ حظيت بالعناية الشديدة من علماء الإسلام، وكانت كذلك مقصدًا لأعداء الإسلام للطعن فيها، والنيل منها، فسعوا لإنكار كتب الصحاح، وجهود علماء الحديث والأصول والفقه؛ مدعين أن السنة ليست حجة في الدين، وهم يعلمون إجماع الأمة من عصر الخلفاء الراشدين إلى الآن على أن السنة مصدر ثانٍ للتشريع بعد القرآن، وأن ما صح صدوره عن النبي ﷺ فهو واجب الاتباع. وقد هيأ لهم الشيطان أوهامًا خادعة، فافتروا الكذب على الله ورسوله[٩]، وفي هذه البحث ستعرض أهم الشبه التي أثارها منكرو السنة النبوية، والرد عليها؛ ليكون المرء على بصيرة فلا يقع في شراكها.

خطة البحث:

المقدمة.

المبحث الأول: الحرب على السنة النبوية.. كيف بدأت؟ ولماذا؟.

المبحث الثاني: المنكرون للسنة.

المبحث الثالث: شبهة النهي عن تدوين السنة.

---

(٦) دلائل النبوة (١/ ٢٥)

(٧) الكفاية في علم الرواية ص ٨.

(٨) الأنوار الكاشفة ص١٦.

(٩) ينظر: الشبهات الثلاثون ص٦.

المبحث الرابع: شبهة تأخر تدوين السنة.

المبحث الخامس: شبهة الاكتفاء بالقرآن.

المبحث السادس: شبهة إنكار الاحتجاج بخبر الآحاد.

المبحث السابع: شبهة تقديم العقل على السنّة النبوية، ويضم المسائل التالية:

أولًا: حديث وقوع الذباب في الإناء.

ثانيًا: حديث موسى –عليه السلام– وملك الموت.

ثالثًا: حديث الجساسة.

المبحث الثامن: شبهة الطعن في رواة الأحاديث.

الخاتمة.

الفهارس، وتشمل:

فهرس المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وعلى الله أتوكل، وإليه أتضرع في التيسير وأتوسل؛ ومن فضله السداد أسأل، وباسمه البحث أستفتح.

تولانا الله وإياكم بما يتولى به من سبق علمه بإسعاده وإرشاده، فإن ذلك إليه وبيده.

المبحث الأول: الحرب على السنة النبوية.. كيف بدأت؟ ولماذا؟

توفي النبي ﷺ بعدما أكمل منبع الإسلام، وجعله زلالًا عذبًا للشارب، تتمكن عظمته من القلوب، وتلامس بشاشته الأرواح، من دخل الإيمان قلبه لا يبغِ به بدلًا، ولا يعرف مع من حوله تمردًا وخروجًا، قلوبهم كقلب رجل واحد، يهمه ما أهمهم، ويسعده ما أسعدهم، لكن أعداء الإسلام لم يعجبهم هذا! إذ كيف نجحوا في سنوات قلائل ما لم يستطعه الغرب في قرون! فسعوا لهدم هذا الكيان بكل ما استطاعوا، بمعاول فكرية، بل ومعاول حسية، فكان مما حرصوا عليه النيل من الكتاب المعظم عند المسلمين: القرآن، فسعوا لذلك لكن سرعان ما عادوا خائبين، وقد مر بنا في دورة (القراءة التأويلية للنص القرآني) ما نال النص القرآني من القراءة التعددية التأويلية حين عجزوا عن تحريف النص ولجأووا إلى تحريف المعنى.

ثم رموا سهامهم فطعنوا في الأصل الثاني من أصول التشريع: السنة النبوية، وسعوا وكادوا للتقليل من أهميتها، والتشكيك فيها، ولعل أول بذور الحرب على السنة كانت في أواخر عصر الصحابة، وذلك عن طريق مواقف بعض الأفراد، ومما يدل على ذلك:

أولًا: ما جاء عن الحسن البصري رحمه الله أن عمران بن حصين رضي الله عنه، كان جالسًا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: ادنه، فدنا، فقال: «أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعا وصلاة العصر أربعا والمغرب ثلاثا، تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعا والطواف بالصفا والمروة ، ثم قال: أي قوم خذوا عنا فإنكم ، والله إلا تفعلوا لتضلن»[1].

ثانيًا: قال أيوب السختياني : «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن ، فاعلم أنه ضال مضل»[2].

---

(١) أخرجه الخطيب في الكفاية ص١٥.

(٢) أخرجه الخطيب في الكفاية ص١٦.

إلا أنه قد يقال بأن أول ظهور لمنكري السنة كان في عهد النبي ﷺ لرجل يقال له: "ذي الخويصرة"، وقد جاء في كتاب "الملل والنحل" لعبد الكريم الشهرستاني: «كما قررنا أن الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أول الزمان، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي، ودور صاحب كل ملة وشريعة: أن شبهات أمته في آخر زمانه ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفّار والملحدين، وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان، فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي ﷺ؛ إذ ليرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه.

اعتبر حديث ذي الخويصرة التميمي؛ إذ قال: اعدل يا محمد فإنك لم تعدل، حتى قال – عليه الصلاة والسلام–: (إن لم أعدل فمن يعدل)؟ فعاد اللعين، وقال: «هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى»، وذلك خروج صريح على النبي ﷺ، ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيًا، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيًا، أوليس ذلك قولًا بتحسين العقل وتقبيحه، وحكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس العقل؟»[1].

لكن هذه البداية كانت فردية، ولم تخرج بشكل جماعات وفِرَق إلا في أواخر القرن الثاني الهجري، ويدل على ذلك ما نقله الشافعي في كتاب جماع العلم، حيث قال: «باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلها»[2]، فالطائفة يعني بهم الجماعة[3].

ومن الثابت أن في أواخر القرن الثاني الهجري كبرت مصيبة أعداء الإسلام من اليهود والفرس لمّا رأوا أن الله قد أبدل عزهم ذلًا على يد العرب الذين كان يستهينون بهم، فحقدوا على الإسلام وأهله، وعزموا أن يكيدوا له، حتى كانت خلافة عثمان رضي الله عنه التي انتهت بمقتله

---

(١) الملل والنحل (١/٢٠).

(٢) الأم (٧/٢٨٧).

(٣) ينظر: تدوين السنة ص٤٦.

بمؤامرة منهم.

ومن ذلك الحين بدأ الشقاق بين جماعة المسلمين، وانقسموا إلى خوارج وروافض، فالخوارج كفّروا كثيرًا من الصحابة[1]، وبذلك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة؛ لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم، وبهذا أبوا أن يعتبروا السنة أساسًا للتشريع؛ وذلك للوصول إلى ما يريدونه من التحلل والفوضى في المجتمع الإسلامي.

وفي الشق الآخر ردّت الرافضة أحاديث جمهور الصحابة –إلا ما رواه أشياع علي منهم– على أن تكون رواية أحاديثهم من طريق أئمتهم، وما عدا ذلك فوصموا بالكذب والوضع، وقدحوا في عدالة الصحابة وكفروهم، ومما نقل عنهم في كتبهم: «عن أبي جعفر قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري و سلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم»[2]، واختلقوا مثالب مكذوبة ليسعوا في إزالة اللبنة الأولى التي عليها أساس الحديث النبوي[3].

ولم تقف الحرب على هاتين الطائفتين بل امتدت إلى عهد الحركة العلمية فترجمت الكتب الفارسية وفلسفتها، ومنطق اليونان الوثنية، فوجد الأعداء لهم فيها أكبر معين، وعمدوا إلى محاربة الإسلام بسلاح ادعوا تسميته بالحكمة والمعقول، وهو في الحق الجهالة والضلال، فصاروا يوردون الشبه على النصوص النبوية من هذا المنطلق.

ولم يكتفوا بهذا بل أخذوا بقدح أعلام السنة، وأطلقوا ألسنتهم بالسوء على أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذوا يقبحون أهل الحديث ويعيبون عليهم طريقتهم؛ يريدون بذلك كله تقليل شأن الحديث وأهله، وإلغاء اعتباره في التشريع الإسلامي؛ ليحصلوا بغيتهم من نشر الفسق والفجور والضلال بين أفراد الأمة الإسلامية[4].

---

(١) ينظر: الملل والنحل (١/١١٧)، جاء فيه: «وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس ﷺ وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار جميعا»، وينظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص٤٣٦.

(٢) الكافي (٨/١٣٣).

(٣) ينظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص(٢٠٥-٢٠٩).

(٤) ينظر: المرجع السابق ص(٢٠٩-٢١٠).

فقد قال المستشرق لامنس عن عائشة رضي الله عنها:

«فهي امرأة غير جذابة، ذات ذكاء متوسط، مهملة تمامًا، لا يقدرها أبوها النبي ﷺ إلا قليلا، ويعاملها زوجها معاملة سيئة»[1]. وفي هذا من البهتان ما الله به عليم.

وقال المستشرق فنسنك عن ابن مسعود رضي الله عنه يعرّض بالسخرية به:

«كان يقلد النبي ﷺ في المظاهر، ولكنه كان موضع السخرية لنحافة ساقيه»[2].

وقال جولد تسيهر عن أبي هريرة رضي الله عنه تشكيكًا بحفظه وبحديثه: «وقد اختلق الناس قصة تبرر اعتقادهم بعصمة ذاكرته عن الوقوع في الخطأ، تلك الذاكرة التي استطاع أن يستوعب بها عددًا عظيمًا من الأحاديث، فقالوا: إن النبي ﷺ لفه بيده في بردة بسطت بينهما أثناء حديثهما، وبذلك ضمن أبو هريرة لنفسه ذاكرة تحفظ كل ما سمع، وتروى هذا القصة أيضًا دليلًا على صداقته الوثيقة للنبي ﷺ»[3].

ومن أسباب اشتداد الحرب على السنة لاسيما في العصر الحديث ما قاله العقاد في كتابه: الإسلام في القرن العشرين، وخلاصة قوله:

أن أوربا في وضع الخطط لمحاربة الإسلام كلفت خبراءها ومفكريها أن يدرسوا الإسلام، ويحددوا عناصر القوة فيه، ليحاربوه وهم به عالمون.

وكانت تلك العناصر هي: القرآن، السنة، شخصية النبي ﷺ[4].

وقد بيّن المطعني أن المراد بالسنة في تقرير الخبراء الأوربيين المشار إليه في كلام العقاد إنما هو الجانب النظري من أقوال النبي ﷺ، أو أحاديثه المعتمدة عند المسلمين.

أما شخصية النبي ﷺ فالمراد بها عندهم- الجانب السلوكي العملي الأخلاقي؛ لأنه القدوة الحسنة العليا. وأحاديثه القولية هي الحافظة لسلوكياته وعناصر شخصيته.

وممن ألّف في هذا كانتول سميث مدرس التاريخ الإسلامي بجامعة عليجرة بالهند، وأهم ما

---

(١) موجز دائرة المعارف الإسلامية (٧٧٠٧/٢٥)، مادة (فاطمة).

(٢) موجز دائرة المعارف الإسلامية (٢٦٩/١)، مادة: ابن مسعود.

(٣) موجز دائرة المعارف الإسلامية، (٤٢٧/٢)، مادة: (أبو هريرة).

(٤) الإسلام في القرن العشرين ص (١٠٤-١٠٧).

لاحظه أن دعاة التجديد يهتمون بإثبات قابلية الإسلام للتحضر والتدين، ويشيدون بفضل على حضارة الغرب من عهد دخوله الأندلس إلى عهد الحروب الصليبية، وأن بعض المجتهدين يؤمنون أن الإسلام نظام الكون، وأن العالم العلوي يمشي على نظامه.

وينزع سميث إلى التفسيرات الاقتصادية في عقائد الطبقات، فيقول إن «الشخصية النبوية» هي مدار العقيدة حيث يلتمس المسلم في العصر الحاضر مثلًا أعلى لمسلكه وأدبه وقواعد خلقه، وأن المساس بالنبي ﷺ يثير المسلم أشد من ثورته على من يمسّ الربوبية، فالطبقة الوسطى في جميع الأمم معنية بالشخصية الفردية، تملك إعجابهم وتقنع المتدين بجدارتها للقدوة والأمانة فكانت الشخصية المحمدية هي مدار هذا الشعور وقبلة هذا التفكير[1].

وبهذا يتضح سبب حربهم على السنة النبوية، فهي تمثل عندهم عنصرين من عناصر القوة في الإسلام:

الثروة الحديثية النبوية، وشخصية النبي ﷺ العملية[2].

وهذا ما يرمي إليه الأعداء فإن ضعفت الثروة الحديثية وشكك فيه بل وأنكرت، لم يبق ما تؤخذ منه الأحكام والشرائع ولا ما يتصور منه شخصية النبي ﷺ العملية، فماذا بقي من الدين بعد هذا!.

وكذلك فإن من أسباب محاربة السنة: تعظيم العقل وإكباره، من ذلك أن القاضي عبدالجبار قال في كتابه لما قدم دلالة العقل على الكتاب والسنة: «وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والاجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، لأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والاجماع»[3].

وقال: «وإذا وجدنا في كتاب المحكم والمتشابه، عرضنا ذلك على ما ركّبه في قلوبنا. لنحمل أحدهما على وفاق الآخر، فكيف يصح فيما طريقه الدين أن نتبع قول الكثير، وقد

---

(١) نسبه إليه العقاد في كتابه: الإسلام في القرن العشرين ص(١٠٦-١٠٧).

(٢) ينظر: الشبهات الثلاثون ص (١٤-١٥).

(٣) فضل الاعتزال ص١٣٩.

أتانا الله من العقل ما نعرف به البصيرة»[1].

وقال الجبائي المعتزلي: «إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكدًا لما في العقول، فأما أن يكون دليلًا بنفسه يمكن الاستدلال به فمحال»[2].

فيظهر من قولهم تعظيم العقل حتى يكون هو الحكم على نصوص السنة لا العكس، وهذه لوثة نعوذ بالله من تبعات قسماتها، وفي مثل هؤلاء يقول الفاروق رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم فلم يعوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا»[3].

وقال القرطبي رحمه الله: «إن الله سبحانه وتعالى لم يبن أمور الدين على عقول العباد، ولم يعد ولم يوعد على ما تحملته عقولهم ويدركونها بأفهامهم، بل وعدوا وعداً بمشيئته وإرادته وأمر ونهي بحكمته، ولو كان كلما لا تدركه العقول مردوداً؛ لكان أكثر الشرائع مستحيلاً على موضوع عقول العباد»[4].

---

(١) فضل الاعتزال ص١٨٩.

(٢) المحيط بالتكليف (١٧٤/٤).

(٣) أخرجه الدار قطني في سننه، كتاب النوادر، (١٤٦/٤)، رقم الأثر: (١٢)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب ما جاء في ذم القول في دين الله تعالى بالرأي والظن والقياس على غير أصل، (١٠٤١/٢)، رقم الأثر: (٢٠٠١).

(٤) التذكرة ص٦٤٤.

المبحث الثاني: المنكرون للسنة.

من الثابت –كما تقرر في المبحث السابق– أن الله ﷻ تكفّل بحفظ كتابه، فمهما حاول العدو الطعن فيه والنيل منه إلا ويعود خائبًا حسيرًا، فحينئذ يئس فئام من العدو النيل والتحريف بكتاب الله ﷻ فصوبوا سهامهم على السنة النبوية، وحاولوا الطعن بها والتشكيك في صحتها، والتقليل من مكانتها، بل وجحَدها وأنكرها بعضهم؛ ليبقى القرآن مجملًا لا ينتفع به إلا تلاوة، ولا يعمل بمقتضاه، إذ أن تفصيل إجماله في السنة التي أرادوا محو أثرها وحجيتها، فقيضّ الله ﷻ من العلماء من يحفظ هذه السنة من التحريف والتبديل، ومن يردّ كيد هذا العدو؛ ليبقى نبع السنة صافيًا عذبًا يستقى منه كما كان قبل القرن الثاني الهجري، ولعل أول من تصدى للرد عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال في كتابه: «لم أسمع أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله ﷻ اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله ﷻ لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى»[1].

أقسام المنكرين للسنة:

بعد الاستقراء في أحوال المنكرين للسنة يمكن القول إن الطاعنين في السنة من المعاصرين استقوا وتشربوا هذه الأقوال من أربع فرق:

أولًا: المعتزلة.

ثانيًا: الرافضة.

ثالثًا: الخوارج.

رابعًا: المستشرقون.

---

(١) الأم (٧/٢٨٧).

وقد تركزت جهود هؤلاء وغيرهم من الأعداء في النقاط التالية:

أولًا: رد السنة بمجرد عدم موافقتها عقولهم.

ثانيًا: الطعن في رواتها –دون تثبت–.

ثالثًا: وضع الأحاديث افتراء على النبي ﷺ[1].

وتفصيل ذلك أن يقال في تقسيم الفرق بناء على إنكارها:

أولًا: المعتزلة:

اختلفت نقول العلماء –رحمهم الله– في موقف المعتزلة من حجية السنة، هل يقولون بحجيتها بقسميها: المتواتر والآحاد، أو ينكرون حجيتها تمامًا؟ أو يثبتونها متواترة ويجحدونها آحادًا؟ فالآمدي ينقل عن أبي الحسين البصري من المعتزلة أنه من القائلين بوجوب وقوع التعبد بخبر الواحد عقلًا، وينقل أن الجبائي وجماعة من المتكلمين لا يجوزون التعبد به عقلًا[2]، وينقل السيوطي عن أبي علي الجبائي أنه لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد إلا إذا انضمّ إليه خبر عدل آخر، أو عضده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر، أو يكون منتشرًا بين الصحابة، أو عمل به بعضهم[3].

وعند الرجوع إلى كتبهم يلاحظ أن الفرقة النظّامية من المعتزلة قد بنوا إنكارهم للسنة على إنكار حجية المتواتر، وتجويز وقوع التواتر كذبًا واجتماع الأمة على الخطأ! كما نسب إليهم أيضًا إنكار حجية الآحاد، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله في المبحث الخامس[4].

وقال ابن القيم رحمه الله في بيان إنكار المعتزلة للأحاديث المحكمة: «رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكمة غاية الإحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار بالمتشابه من قوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]»[5].

---

(١) تدوين السنة ص٤٤.

(٢) الإحكام للآمدي (٢/٥١).

(٣) تدريب الراوي (١/٧٣).

(٤) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٥٦.

(٥) إعلام الموقعين (٢/٢١١).

وقال السباعي: «وهذه النقول متضاربة لا تعطينا حكمًا صحيحًا في المسألة، وقد رأيت أن أرجع إلى كتب الكلام فأقف على ما يذكره علماء الملل والنحل عن المعتزلة من رأيهم في هذه المسألة، فرأيت الإمام أبا منصور البغدادي وصاحب المواقف والرازي ينقلون عن النظامية إنكار حجية المتواتر وإفادته العلم، وتجويز وقوع التواتر كذبًا واجتماع الأمة على الخطأ كما نسب الرازي إلى النظامية إنكار حجية خبر الآحاد.

ولما كانت النظامية فرقة من اثنين وعشرين فرقة للمعتزلة، وكان موقفهم من السنة يتوقف على موقفهم من الصحابة، فقد رأيت أن أنقل إليك ما ذكره الإمام أبو منصور البغدادي في كتابه الفَرق بين الفِرق عن هذه الفرق وموقفها من الصحابة، وموقف زعمائها من الحديث»[1].

وخلاصة قوله أنه ذكر ما تجتمع فيه فرق المعتزلة من العقائد، ثم بدأ في ذكر ما يختلفون فيه، فبدأ بذكر الواصلية، وهم أتباع واصل بن عطاء، وقد خالفوا السلف ببدعة أخرى، وذلك أن واصلا وجد أهل عصره مختلفين في عليّ وأصحابه، وفي طلحة والزبير وعائشة وسائر أصحاب الجمل، فزعم واصل أن فرقة من الفرقتين فسقة لا بأعيانهم، وأنه لا يعرف الفسقة منهما.

ثم ثنّى بذكر العَمْرَويّة، وهم أتباع عمرو بن عبيد، وزاد عمرو على واصل في هذه البدعة، فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل، وقد افترقت المعتزلة بعد واصل وعمرو في هذه المسألة، فقال النظّام ومعمر والجاحظ في فريقي يوم الجمل بقول واصل، وقال حوشب وهاشم الأوقص: نجت القادة وهلكت الأتباع.

وثلّث بذكر الهذيلية، وهم أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلاف، وفضائحه تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وقد ألّف فيه الجبائي وغيره من رؤساء المعتزلة كتاباً في تكفيره وذكر فضائحه؛ التي منها قوله: إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليم السلام وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفسًا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر.

وبعد ذلك تحدّث عن فرقة النظّامية، وهم أتباع أبي إسحاق إبراهيم بن سيار المعروف

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٥٦.

بالنظّام، وذكر كيف دخل الفساد على عقيدة النظّام ممن خالطهم من الزنادقة والفلاسفة وغيرهم، وقد أنكر النظّام ما روي في معجزات نبينا ﷺ من انشقاق القمر وتسبيح الحصى في يده ونبع الماء من بين أصابعه؛ ليتوصل من ذلك إلى إنكار نبوته، ثم أنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ولم يجسر على إظهار رفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، وذلك مثل: حجية الإجماع، والأخبار التي لا توجب العلم الضروري، وغير ذلك.

ثم ذكر البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظّام، منهم: أبو هذيل والجبائي والإسكافي وقد ألّفوا المؤلفات في الرد على ضلالته.، ولم يتبعه في ذلك إلا نفر قليل كالأسواري والجاحظ مع مخالفتهم له في بعض ضلالته.

ويتضح بعد هذا العرض أن فرق المعتزلة ما بين شاكّ في عدالة الصحابة منذ عهد الفتنة كالواصلية، وما بين موقن بفسقهم كالعمروية، وما بين طاعن في أعلامهم متهم لهم بالكذب والجهل والنفاق كالنظّامية؛ وذلك يوجب ردهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة بناء على رأي واصل وعمرو ومن تبعهما، وأن أخبار الآحاد لا تثبت عند أبي الهذيل حكمًا إلا إذا رواها عشرون، بينهم واحد أو أكثر من أهل الجنة، وأن النظّام ينكر حجية الإجماع والقياس وقطعية المتواتر[1].

وقد بنت المعتزلة إنكارها للسنة على مرتكزين أساسين:

الأول: التشكيك في عدالة النقلة، فقد رموا الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بالكذب في نقل الحديث، كما فعل النظام بقوله: «زعم ابن مسعود أن القمر انشق، وأنه رآه، وهذا من الكذب الذي لا خفاء به؛ لأن الله تعالى لا يشق القمر له وحده، ولا لآخر معه، وإنما يشقه ليكون آية للعالمين، وحجة للمرسلين ، ومزجرة للعباد، وبرهانًا في جميع البلاد، فكيف لم تعرف بذلك العامة، ولم يؤرخ الناس بذلك العام، ولم يذكره شاعر، ولم يسلم عنده كافر، ولم يحتج به مسلم على ملحد»[2].

وقد نسب الجاحظ إلى النظّام أيضًا أنه عاب أصحاب الحديث وروايتهم أحاديث أبي

---

(١) ينظر: الفَرق بين الفِرق ص(١١٧ – ١٣٢)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(١٥٦ – ١٦١).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٢٥-٢٦).

هريرة ﷺ، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس، وطعن في الفاروق عمر ﷺ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه، وشك يوم وفاة النبي ﷺ، وزعم أن عثمان ﷺ استأثر بالحمى، وزعم أن عليًا ﷺ سُئل عن بقرة قتلت حمارًا فقال: أقول فيها برأيي، ثم قال النظّام عن عليّ: ومن هو حتى يقضي فيها برأيه؟! إلى غير ذلك مما نقل عنه[1].

الثاني: تقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي، وقد صرّح بهذا التقديم القاضي المعتزلي عبدالجبار في بيان الأدلة الشرعية، فقال: «أولها: دلالة العقل»[2]، وقد جاء أن عمرو بن عبيد قال: «لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا»[3].

فموقف المعتزلة من السنة موقف المشكك في صحته، وقد يصل هذا التشكيك إلى درجة الإنكار لها! لأنهم يحكمون العقل في الحديث، لا الحديث في العقل[4].

وعلى هذا فأنكروا كثيرًا من الأحاديث التي لا تتفق مع عقولهم، ومن ذلك إنكارهم لحديث: «أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا، لا تضامون -أو لا تضاهون- في رؤيته»[5]. لمنافاته -في زعمهم- قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾. [سورة الأنعام، آية ١٠٣][6].

ونُقلت عنهم أقوال وأراء يظهر فيها الابتداع في الدين والقول بما لم ينزّل الله به سلطان، ومن ذلك ما نقله ابن قتيبة رحمه الله في كتابه: تأويل مختلف الحديث وكذلك البغدادي في كتابه:

---

(١) ينظر: الفَرق بين الفِرق ص١٤٧، المحصول للرازي (٣٠٨/٤)، ونقله عن النظام الجاحظ في رسالته المسماة بالفتيا، وهذه الرسالة مفقودة ولم يوجد إلا مقدمتها.

(٢) فضل الاعتزال ص١٣٩.

(٣) ميزان الاعتدال (٢٧٨/٣).

(٤) ينظر: ضحى الإسلام (٨٥/٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة الفجر، (١١٩/١)، رقم الحديث: (٥٧٣).

(٦) ينظر: ضحى الإسلام (٨٦/٣).

الفَرق بين الفِرق عن النظّام أنه كان يقول: بأن الطلاق لا يقع بشيء من ألفاظ الكناية، وأن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يحدث المرء، وغير ذلك من الأقوال الغريبة[1].

ثانيًا: الرافضة:

وهم من أبزر الطوائف وضعًا للحديث، قال ابن تيمية رحمه الله: «اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[2].

وقال شريك بن عبد الله رحمه الله -مع ميله لعلي رضي الله عنه-: «احمل عن كل ما لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً»[3].

وكذلك فإنهم يصرّحون بالطعن في الصحابة رضي الله عنهم، ويطعنون في عدالتهم ونقلهم عن النبي ﷺ، وفي هذا يقول شرف الدين الموسوي: «إن أصالة العدالة في الصحابة مما لا دليل عليه، ولو تدبروا القرآن الحكيم لوجدوه مشحوناً بذكر المنافقين منهم، وحسبك منه سورة التوبة والأحزاب»[4].

فهم يجرّحون جمهور الصحابة إلا نفرًا ممن عرفوا بولائهم لعلي رضي الله عنه، على أن تكون رواية أحاديثهم عن طريق أئمتهم لاعتقادهم بعصمتهم، أو ممن هو على نحلتهم وطريقتهم، بل جاء في الكافي للكليني: «عن أبي جعفر قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري و سلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم»[5]. ونعوذ بالله أن يقال مثل ذلك عليهم رضي الله عنهم أجمعين.

ومما قالوه في ذلك ما من لعنهم لخير الصحابة -أبي بكر وعمر رضي الله عنهما-: «عن أبي جعفر

---

(١) ينظر: تأويل مختلف الحديث ص(٢٢-٢٣)، الفرق بين الفرق ص(١٤٥-١٤٦)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٦٢.

(٢) منهاج السنة النبوية (١/٢٦).

(٣) المرجع السابق (١/٢٦).

(٤) أجوبة مسائل جار الله ص١٦.

(٥) الكافي (٨/١٣٣).

قال: قلت له: ما كان ولد يعقوب أنبياء؟ قال: لا، ولكنهم كانوا أسباط أولاد الأنبياء، ولم يكن يفارقوا الدنيا إلا سعداء، تابوا وتذكّروا ما صنعوا، وإنّ الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا، ولم يتذكّرا ما صنعا بأمير المؤمنين، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[1].

وجعلوا من دينهم مخالفة أهل السنة حتى فيما ينقلونه ويروونه من أحاديث، وقد زعموا أن جعفر الصادق رحمه الله قال: « إذا ورد عليكم حديثان مختلفان، فخذوا بما خالف القوم [أي: أهل السنة]»[2].

وعلى هذا فتعتبر الرافضة ممن رد حجية السنة مطلقًا؛ لأن معتقدهم الحكم بردة الصحابة رضي الله عنهم إلا من ذكرنا، وعلى هذا فكل ما جاء من طريقهم من السنة مردود عندهم.

أما ما يعملون به مما يسمونه حديثًا أو سنّة فهو في الحقيقة من اختلاقهم وتلفيقهم، ثم وضعوا أسانيدًا لها من طريق آل البيت، وهي كذب وزور، وآل البيت منهم براء[3].

نعوذ بالله من الخذلان.

ثالثًا: الخوارج:

وهم الذين خرجوا علي حكم عثمان رضي الله عنه حتى قتلوه، وهؤلاء إجمالًا يرون البراءة من كل من خالفهم، والبراءة تعني عندهم: البغض والشتم واللعن للفسقين مطلقًا؛ سواء أكانوا مشركين أم كفار نعمة، ويدخل في كفار النعمة عندهم كل مصر على كبيرة، وكل من خالفهم في مذهبهم من أهل القبلة[4].

أما عن موقفهم من الصحابة فلم تختلف كلمتهم في تعظيم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وتوليهما والإقرار بخلافتهما[5]، وأما عثمان رضي الله عنه فإنهم يتولونه في بداية خلافته، وبعضهم يحددها في

---

(١) الكافي (١٣٣/٨).

(٢) وسائل الشيعة (١١٨/٢٧).

(٣) تدوين السنة ص٤٦.

(٤) مشارق أنوار العقول (٢١٢/٢،٢١٧).

(٥) مشارق أنوار العقول (٢٣٥/٢)، مختصر تاريخ الإباضية ص (١٤-١٦)، منهاج السنة النبوية (٥١/٦).

السنوات الست الأولى من خلافته[1]، ثم يطعنون به بعد ذلك، ويتهمونه بأمور مكذوبة عليه أو محرفة، ويروون الآثار في تكفيره والاستبشار بيوم قتله[2].

أما علي ﷺ فإنهم يتولونه إلى أن قبل التحكيم في موقعة صفين وانقلبوا عليه، وتبرؤوا منه، ورفضوا قبول ما جاء من أحاديث عن الصحابة ممن شارك في الفتنة فهم أئمة الجور (حسب زعمهم)، ولذا نسب البغدادي إنكار السنة إلى الخوارج[3].

إلا أن الأعظمي خالف ما ذكره السباعي فقال: «لكن هذا الكلام يستدعي النظر. فمما لا ريب فيه أن كتب الخوارج انعدمت بانعدام مذهبهم، ما عدا (الإباضية) —وهم فرقة من الخوارج– وبمراجعة كتبهم نجد أنهم يقبلون الأحاديث النبوية، ويروون عن علي، وعثمان، وعائشة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهم —رضوان الله عليهم أجمعين–»[4].

وأما أخذهم بخبر الآحاد فهذا مما كتبوه في أصول الفقه. ومن هنا يثبت أنه لا يجوز اطلاق القول بأن كافة الخوارج يرفضون السنة التي رواها الأصحاب بعد التحكيم، أم قبله[5].

رابعًا: المستشرقون:

بدأت أول مراحل الاستشراق عندما صارت الحضارة الإسلامية لا تضاهيها حضارة أخرى في العلوم والمعارف، وبدافع من الحقد والكراهية للإسلام، فبدؤوا بالتشكيك في مصدري التشريع الكتاب والسنة، ولما عجزوا عن التشكيك في القرآن الذي وعد الله بحفظه– كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩] انتقلوا بحقدهم إلى المصدر الثاني وهو السنة النبوية وأبرزوا الخلافات، وحرفوا النصوص، وأنكروا حجية السنة، وشككوا في كتب الصحاح والمسانيد، فلا يخفى أثر المستشرقين على السنة، وكذلك أثر من شايعهم من ذَرَارِي المسلمين؛ فاعتمدوا شبهات المتقدّمين: من المعتزلة، والرافضة، وغيرهم، ثم توسّعوا فيها

---

(١) مختصر تاريخ الإباضية ص١٦.

(٢) مجموع الفتاوى (٤٨٢/٧).

(٣) أصول الدين ص٣٤.

(٤) دراسات في الحديث النبوي (٢٣/١).

(٥) ينظر: المرجع السابق (٢٣/١).

وازدادوا عليها، حتى اتخذوا ذلك سبيلًا إلى هدم الدين، وإقصائه عن واقع الحياة[1].

وممن تولى كبر هذا المستشرق اليهودي جولدتسيهر، وتليمذه جوزيف شاخت وكذلك لامنس وفنسنك و بروكلمان.

ومما قاله جولد تسيهر في معرض ثنائه على المعتزلة: «وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصرًا مهمًا آخر قيمًا وهو العقل، الذي كان حتى ذلك الحين مبعدًا بشدة عن هذه الناحية»[2].

وأهم شبهة له ما زعمه من أن القسم الأكبر من الحديث ليس وثيقة للإسلام في عهده الأول (عهد الطفولة)[3] ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضج، فمقتضى قوله أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الديني والسياسي والاجتماعي في القرنين الأول والثاني[4]، ومعلوم أن هذا زعم باطل تكذبه النصوص الثابتة، فرسول الله ﷺ لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد وضع الأسس الكاملة لبنيان الإسلام الشامخ بما أنزل الله عليه في كتابه وبما سنه ﷺ من سنن وشرائع وقوانين شاملة وافية، وقد جاء في آخر ما أنزل من القرآن قول الله ﷻ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]،وقال ﷺ قبيل وفاته: (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتي)[5] [6].

---

(١) ينظر: مقال: منكري السنة بين التشكيك والافتراء على هذا العنوان:
http://islamselect.net/mat/89807

(٢) أدب المعتزلة ص ١٧٢، نقلًا عن موقف المعتزلة من السنة النبوية ص٧٧.

(٣) يقصد بعهد الطفولة: عهد التشريع وبداية الإسلام.

(٤) كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها ص ٣٧٣، وينظر: العقدية والشريعة في الإسلام ص (٥٣، ٢٥١).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب النهي عن القول بالقدر، (٢/٤٨٠)، رقم الحديث: (٢٦١٨)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبير، كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي ، (١٠/١٩٤)، حديث رقم (٢٠٣٣٦).

(٦) ينظر: حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها ص٤٩.

ومن المهم بيانه أن هذا المستشرق كان واسع الاطلاع على المراجع العربية، حتى عدّه البعض: شيخ المستشرقين في الجيل الماضي، وقد ألف كتابًا قبل أكثر من مائة عام تحت عنوان: دراسات إسلامية، فصارت كتابه عمدة عند مستشرقي الجيل الحاضر في الطعن في حجية السنة خصوصًا وفي الإسلام عمومًا.

وبعده جاء تلميذه شاخت، فسار على خطوه في بحوثه حول السنة النبوية، بل كان أكثر شراسة منه على التراث الإسلامي، ومن أبرز كتبه: أصول الفقه المحمدي[1].

فأكمل المسيرة بعده، وأبرز الشبه المزعومة بقصد إنكار حجية السنة، فكان النتيجة النهائية التي هي خلاصة آراء شاخت في السنة النبوية أنه لا يمكن الحكم بصحة أي حديث من أحاديث الأحكام المروية بالسند إلى رسول الله ﷺ، وفي ذلك يقول:

«من العسير أن يُعد أيًا من هذه الأحاديث صحيحًا فيما يتعلق بمسائل التشريع الديني»[2].

وقال الأعظمي رحمه الله: «وخلاصة ما وصل إليه [أي: شاخت] من نتائج أنه ليس هناك حديث واحد صحيح، وخاصة الأحاديث الفقهية»[3].

ويعتبر المستشرقون رأس الحربة في الحرب ضد الإسلام من الناحية الدينية والفكرية، ولاقت كتبهم رواجًا عند من تأثر بهم من أبناء المسلمين، فلم يألوا جهدًا إلا أن ساروا على آثار من سبقهم من المستشرقين الغربيين، فاقتنعوا بأفكارهم، وأخذوا يرددونها ويبثونها في كتبهم كأنها حق لا غبار عليه ولا دخن، ، ومن أمثال هؤلاء: أبو ريّة فقد ألفّ كتاباً أسماه: أضواء على السنة المحمدية، وهو مليء بالطعن في السنة النبوية، وقد ردّ عليه: محمد عبد الرازق حمزة- رحمه الله- في كتابه ظلمات أبي رية، والمعلمي رحمه الله في كتابه: الأنوار الكاشفة، والسباعي رحمه الله في كتابه: السنة ومكانتها في التشريع.

---

(١) ينظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية ص(٧٩، ٨٦).

(٢) توثيق الأحاديث النبوية نقد قاعدة شاخت ص٦٩٧، نقلًا عن العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية ص٩٠.

(٣) دراسات في الحديث النبوي (١/ي).

وهناك غيره من ذكر ذلك كثير، مثل: أحمد أمين في كتابيه: فجر الإسلام وضحاه، وطه حسين في كتابه: على هامش السيرة، وغيرهم ممن سار على نهج المستشرقين في كتبهم أو مقالاتهم؛ أمثال: محمد عبده، وإسماعيل أدهم، وأحمد زكي أبو شادي[1].

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٢١٤، زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا ص(٧٢-٨٧)، مقال: الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية المطهرة.

المبحث الثالث: شبهة النهي عن تدوين الحديث.

من الحقائق التي ظفرت بفصل القول، واجتازت محنة التوقف، أن السُنَّة النبوية لم تنلها يد التدوين الرسمي على عهد رسول الله ﷺ، وذلك كما كان حظ القرآن الكريم. فقد كان له كُتَّابه المعيَّنون بالاسم والصفة، وعُرفوا بعنوان واضح وسمة شاخصة (كتَّاب الوحي). وفي عددهم ودورهم جالت أقلام المؤرخين. كانت مهمتهم تقييدُ الآيات الكريمات بعد نزولها بإشراف متواصل وتوجيه متاخم وعناية لاصقة من النبي ﷺ، الأمر الذي ساهم في حفظه للأمة المرحومة على طبق حقيقته الربانيَّة المنزَّلة.

وفي روايات يعتبرها بعض علماء السنَّة صحيحة أن النبي ﷺ نهى عن تدوين أحاديثه، بل شدد على ذلك، وفي ضوئها وعلى هديها يعلّل البعض من علماء الجمهور عدم تدوين السُنَّة المطهرة، إنه نتيجة طبيعية للنهي النبوي الوارد في هذا المضمار[1].

وكانت هذه من أبرز الشبهات التي يطلقها منكرو السنة، واستندوا في شبهتهم على أحاديث ورد فيها المنع من تدوين السنة، منها:

١. عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه)[2].

٢. عن أبي سعيد الخدري قال استأذنت رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أكتب الحديث فلم يأذن لي[3].

٣. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «خرج رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث. فقال: (ما هذا الذي تكتبون)؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: (كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون ما

---

(١) ينظر: مشكلة تدوين الحديث الشريف في عصر النبي ﷺ على هذا العنوان:
http://iraq.iraq.ir/islam/hdeath_sh/mshkla-tdween/ch01.htm

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (٢٢٩٨/٤)، رقم الحديث: (٣٠٠٤).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء، (٤٤٤/٥)، فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وقد ضعفه البخاري رحمه الله، ينظر: التاريخ الكبير (٢٨٤/٥).

ضلَّ الأمم قبلكم إلاَّ بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى)»[1].

فهذه الأحاديث وغيرها تدل دلالة صريحة على النهي عن كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ.

الجواب عن هذه الشبهة:

أولًا: عند التأمل والنظر في تخريج الأحاديث السابقة يتبين أنه لم يصح منها إلا حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم، مع أن البخاري يرى أنه موقوف على أبي سعيد رضي الله عنه[2].

ثانيًا: وردت أحاديث صحيحة تعارض أحاديث النهي عن الكتابة، فقد جاء فيها الإذن أو الأمر بكتابة الأحاديث، وذلك مثل:

١. ما جاء من أن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني، إلاَّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[3].

٢. عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال: «قلت: يا رسول الله أكتب ما أسمع منك؟ قال: (نعم)، قلت: في الرضا والسخط؟ قال: (نعم فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقًا)». قال محمد بن يزيد في حديثه: «يا رسول الله إني أسمع منك أشياء فأكتبها؟ قال: (نعم)»[4].

٣. عن رافع بن خديج رضي الله عنه أنه قال: «قلنا: يا رسول الله، إنا نسمع منك أشياء، أفنكتبها؟ قال ﷺ: (اكتبوا ولا حرج)»[5].

---

(١) أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص٢٤، وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، ينظر: التاريخ الكبير (٢٨٤/٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٢٠٨/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم باب كتابة العلم، (٣٤/١)، رقم الحديث: (١١٣).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده، (٥٢٣/١١)، رقم الحديث: (٦٩٣٠)، وأخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص٩٢، قال عنه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه مسند أحمد: صحيح لغيره.

(٥) أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص٨٦، وقال عنه الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد (٣٨٠/١): «رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو مدرك روى عن رفاعة بن رافع وعنه بقية ولم أر من ذكره».

٤. عن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (قيّدوا العلم بالكتاب)[١].
٥. عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: «قام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة، فقال: اكتب لي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: (اكتبوا لأبي شاة)»[٢].

ففي هذه الأحاديث وغيرها كثير دليل صريح على أن الصحابة ﷺ كانوا يكتبون الأحاديث النبوية، وقد كانت لبعضهم صحائف مثل صحيفة عبد الله بن عمرو وصحيفة جابر بن عبد الله ﷺ، وقد أحصى الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الصحابة الذين كانوا يكتبون أو كانت لهم صحف فبلغ عددهم اثنين وخمسين صحابيًا[٣].

وقد سعى العلماء للجمع بين هذه أحاديث النهي وأحاديث الإذن، باحتمالات عدة منها:
١. إن «النهي كان خاصًا بكتابة غير القرآن مع القرآن على ورق واحد؛ خشية الالتباس بينهما»[٤]، قال ابن حجر رحمه الله: «النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والأذن في تفريقهما»[٥].

٢. وقال بعضهم: إن النهي إنما كان أول الأمرين، ثم نسخ الحكم إلى الإذن بالكتابة، وقد نقل صاحب عون المعبود عن الخطابي قوله في توجيه المسألة: «أن يكون النهي متقدمًا، وآخر الأمرين الإباحة»[٦]، وقال ابن حجر رحمه الله عند عرضه الاحتمالات: «أو النهي متقدم

---

(١) أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ص٨٢، وقال عنه الألباني رحمه الله في السلسلة الصحيحة، (٥/٤٠)، حديث رقم (٢٠٢٦): «صحيح بمجموع طرقه».
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين، (٩/٥)، رقم الحديث: (٦٨٨٠).
(٣) دراسات في الحديث النبوي (٩٢-١٤٢).
(٤) المرجع السابق ص٧٩.
(٥) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٨).
(٦) عون المعبود (١٠/٥٨).

والأذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها»[1].

٣. وقيل: إن النهي الوارد عن النبي ﷺ إنما كان في بداية الدعوة الإسلامية كي لا يختلط الحديث بكتاب الله ﷻ، فلما زال هذا الاحتمال وأمن اللبس أذن لهم النبي ﷺ بالكتابة من دون حمل ذلك على النسخ ولا تصريح به؛ يقول الإمام السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء بهذا الخصوص: «إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء كي لا تختلط بكتاب الله فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابه»[2].
وممن ذهب الى هذا النووي رحمه الله فقال: «وقيل كان النهي أولا لما خيف اختلاطه بالقرآن، والإذن بعده لما أمن من ذلك»[3].

٤. وقيل: إن النهي خاص والإذن عام؛ فالنهي متعلق بمن يخشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أذن منه ذلك. قال السمعاني رحمه الله في هذا الخصوص: «وكانوا يكرهون الكتاب أيضًا لكي لا يعتمد العالم على الكتاب بل يحفظه»[4]. وقال النووي رحمه الله: «كان النهي لمن خيف اتكاله على الكتاب وتفريطه في الحفظ ،مع تمكنه منه والإذن لمن لا يتمكن من الحفظ»[5].

٥. وقال بعض العلماء: إن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لا يصح رفعه إلى رسول الله ﷺ وإنما يصح موقوفًا على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو لاشك أبرز الأحاديث في المسألة المطروحة وبالتالي فالحديث الموقوف لا يقوى على معارضة الأحاديث التي ثبت رفعها الى رسول الله ﷺ فيكون الحكم لأحاديث الإذن وليس لأحاديث المنع، وقد قال ابن حجر رحمه الله في حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «ومنهم من أعل حديث أبي سعيد وقال الصواب وقفه

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٨).
(٢) أدب الإملاء والاستملاء ص١٦٥.
(٣) شرح النووي على مسلم (١/٢٤٥).
(٤) أدب الإملاء والاستملاء ص١٦٥.
(٥) شرح النووي على مسلم (١/٢٤٥).

على أبي سعيد قاله البخاري وغيره»[1].

ولعل الأقرب منها هو الاحتمال الثالث؛ وهو أن النهي إنما كان في بداية الإسلام ثم نسخ؛ ولعل ذلك من باب التوجيه النبوي لأصحاب النبي ﷺ في أول الإسلام؛ ليصرفوا عنايتهم الكاملة إلى القرآن الكريم، فلو توزعت جهودهم بين القرآن وغيره؛ لكان من الممكن أن يحصل إهمال في كتابة القرآن وحفظه، أو يلتبس بغيره؛ لقلة الكتّاب وندرة الوسائل[2].

(١) فتح الباري لابن حجر (١/٢٠٨).

(٢) ينظر: السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام ص (١٧٢-١٧٣).

المبحث الرابع: شبهة تأخر تدوين السنة.

هذه الشبهة يعتمد عليها كثيراً منكرو السنة في تحقيق أغراضهم ضد السنة، وذلك للتقليل من مكانتها لمن يقول بحجيتها، فيقولون:

لو كان أصحاب رسول الله ﷺ يرون للسنة أهمية في الدين؛ لعجلوا بجمعها وكتابتها كما صنعوا بالقرآن، ولكن الصحابة أهملوها وماتوا ولم تدوّن السنة في عهدهم، وإنما بدأ تدوينها في القرن الثالث الهجري، فهل يعقل أنها بتلك الأهمية وأنها المصدر الثاني للتشريع ثم تترك إلى هذا القرن لم تدوّن![1].

وفي هذا يقول عبد الله جكرالوي: «لم تدون السنّة أيام حياته عليه الصلاة والسلام، وتناقلت سماعاً إلى القرن الثالث الهجري، وإذا كان سامعونا لا يستطيعون ذكر ما تحدثنا عنه في خطبة الجمعة الماضية فكيف بسماع مائة سنة وصحة بيانه»[2].

وأكد حشمت علي هذا المعنى فقال: «إن الصحاح الستة التي يُفْتَخَرُ بها والتي يقال بحاجة القرآن إليها ، كل تلك الكتب جُمعت ودونت في القرن الثالث حسب إقرار المحدثين»[3].

الجواب عن هذه الشبهة:

بعدم التسليم بأن عصر النبي ﷺ خلا من تدوين السنة، وقد ذكر في المبحث السابق ما يدل على أن النبي ﷺ أذن بالتدوين، فقد كان للصحابة رضي الله عنهم نسخ مشهورة جمعوا فيها الأحاديث، وفي هذا يقول الخطيب البغدادي رحمه الله :

«لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ثم يقول فيما بعده وبإسناده الى آخرها»[4].

---

(١) ينظر: الشبهات الثلاثون ص٣٨.

(٢) مجلة إشاعة السنة (١٥٢/١٩) عام ١٩٠٢م، نقلًا عن شبهات القرآنيين ص٣٧.

(٣) تبليغ القرآن ص٤١، نقلًا عن شبهات القرآنيين ص٣٧.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص٢١٤.

فمن الثابت أن الصحابة ﵃ لهم صحف يدونون فيها مروياتهم عن رسول الله ﷺ، من ذلك:

١. صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص ﵁، المسماة: الصحيفة الصادقة[١]، وقال فيها عبدالله ﵁: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط. فأما الصادقة، فصحيفة كتبتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما الوهط: فأرض تصدق بها عمرو بن العاص رضي الله عنه كان يقوم عليها»[٢]، وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى حفيده عمرو بن شعيب. وأخرج الإمام أحمد ﵀ في مسند عبد الله بن عمرو ﵁ من كتابه المسند قسمًا كبيرًا من أحاديث هذه الصحيفة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[٣].

٢. صحيفة علي بن أبي طالب ﵁: وهي صحيفة صغيرة تشتمل على العقل -أي مقادير الديات- وعلى أحكام فكاك الأسير. أخرج نبأها البخاري ﵀ عن أبي جحيفة قال: «قلت هل عندكم كتاب؟ قال: قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال العقل. وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»[٤].

٣. صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة ﵁، المسماة: الصحيفة الصحيحة[٥].

٤. صحيفة سعد بن عبادة ﵁، جاء في الترمذي عن ابن سعد بن عبادة: « وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»[٦].

٥. جاء أن جابر بن سمرة ﵁ كتب بعض أحاديث النبي ﷺ وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص لما طلبه ذلك[٧].

---

(١) ينظر: معرفة النسخ والصحف الحديثية ص١١.

(٢) أخرجه الدارمي في سننه، (١/٤٣٦-٤٣٧)، رقم الحديث: (٥١٣)، وقال محقق الكتاب عنه: «إسناده ضعيف، من جل ليث بن أبي سليم).

(٣) ينظر: مسند أحمد (١١/٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، (١/٣٣)، رقم الحديث: (١١١).

(٥) ينظر: معرفة النسخ والصحف الحديثية ص١١.

(٦) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب اليمين مع الشاهد، (٣/٦٢٧)، رقم الحديث: (١٣٤٣).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، (٤/١٨٠٢)، رقم الحديث: (٢٣٠٥).

٦. كتب عبدالله بن أبي أوفى ﷺ بأحاديث رسول الله ﷺ إلى عمر بن عبيدالله[١].

وفي هذا يقول ابن رجب رحمه الله: «والذي كان يكتب في زمن الصحابة والتابعين تصنيفًا مرتبًا مبوبًا، وإنما كان يكتب للحفظ والمراجعة فقط، ثم إنه في زمن تابعي التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ وبعضهم جمع كلام الصحابة»[٢].

ومما لا يخفى أنه ﷺ كان يكتب الكتب إلى ملوك عصره وأمراء العرب يدعوهم فيها إلى الإسلام[٣].

فمن التهويل أن يدّعون أن السنة دونت في القرن الثالث الهجري، وقصدهم بذلك بيان طول المدة التي أهمل فيها التدوين توصلًا للتشكيك في صحة الرواية، لبعد ما بين التدوين وبين حياة النبي ﷺ التي قيلت أو حدثت فيها السنة القولية والعملية.

وهذا لا يقول به عارف بتاريخ السنة؛ لأن تدوينها بشكل رسمي بدأ مع بداية القرن الثاني الهجري في عهد عمر بن عبدالعزيز رحمه الله، وقد جاء عن مالك رحمه الله أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله، كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنته، أو حديث عمر، أو نحو هذا فاكتبه لي، فإني قد خفت دروس العلم، وذهاب العلماء»[٤].

فمن ذاك الحين شمّر العلماء عن ساعد الجدّ، ونشطوا في جمع الأحاديث والتثبت منها كما كانت الرواية في عصر الخلفاء، إلا أنها أضافت إلى ذلك جمع أقوال الصحابة وفتاويهم وكذلك أقوال كبار التابعين إلى الحديث النبوي[٥].

فسقط بذلك قول جكرالوي وبطلت دعواه أن تدوين الحديث تأخر إلى القرن الثالث الهجري.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التمني، باب كراهية تمني لقاء العدو، (٩/٨٤)، رقم الحديث: (٧٢٣٧).

(٢) شرح علل الترمذي ص٣٤١.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى (١/٢٦١).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ من رواية محمد بن الحسن، (١/٣٣٠)، رقم الأثر (٩٣٦).

(٥) ينظر: الشبهات الثلاثون ص٤٠.

أما قول حشمت علي: إن الصحاح الستة تأخر تدوينها إلى القرن الثالث فنقول: نعم، دونت في القرن الثالث فكان ماذا؟.

أما عن أصولها فقد كانت مدونة مكتوبة، لكن تميز القرن الثالث بتدوينها بأسفار خاصة بها مع الترتيب الدقيق، وكذلك مع النقد لأسانيد الحديث ومتونه، ويظهر من مجموع كلام الرجلين أنهما ضلا في مفهوم السنة، وأنهما يظنان أن السنة هي الكتب الستة فحسب[1].

وبعد هذا العرض يتضح أن السنة النبوية دونت أول شأنها في عهد النبي ﷺ وبرضى وعلم منه، ثم تتابع الصحابة رضي الله عنهم في التدوين بعد وفاته ﷺ، وازدهر التدوين في القرن الثالث الهجري حيث صنفت المصنفات وكتبت المسانيد بالصورة الموجودة هذا العصر، فلا اعتبار ولا نظر لمن شكك في السنة لتأخر تدوينها، والله أعلم.

---

(١) شبهات القرآنيين ص٤١.

المبحث الخامس: شبهة الاكتفاء بالقرآن.

زعم كثير من المبطلين أن القرآن الكريم لا يحتاج إلى بيان، بل هو تبيانًا لكل شيء، وقد حوى كل حكم وكل أمر يحتاج الناس إليه، فلا يحتاج معه إلى شيء آخر يزيده بيانًا مثل: السنة النبوية، بل هو كافٍ لوحده، وقد قال الله ﷻ:

﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾. [سورة الأنعام: ٣٨]. وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾. [سورة النحل: ٨٩]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾. [سورة الأنعام: ١١٤].

فلو احتيج للسنة لكان القرآن مفرطًا فيه، ولما كان تبيانًا لكل شيء، فلزم الخلف في قول الله ﷻ هذا محال(١).

الجواب عن هذه الشبهة:

رد هذه الشبهة قائم على بيان أمرين:

الأول: خطأ الاستدلال بهذه الآيات على ما أرادوه منها.

الثاني: الواقع العملي في حياة المسلمين.

أما الأمر الأول: فالشواهد التي استدلوا بها من القرآن لا تناسب غايتهم ومقصدهم، فمثلًا المراد بالكتاب في ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾: اللوح المحفوظ، وليس المقصود به القرآن الكريم، والدليل على ذلك من نفس الآية في قوله ﷻ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.[الأنعام:٨] فالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ المدون فيه ما كان وما سيكون من علم الله ﷻ، ولا يقول عاقل أن استقصاء المخلوقات والدواب والطير مسطور في القرآن(٢).

---

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٧٦.

(٢) ينظر: شبهات القرآنيين ص٦، الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين ص٨.

وفي هذا يقول ابن عباس ﵄ في تأويل هذه الآية: «ما تركنا شيئًا إلا قد كتبناه في أم الكتاب»[1].

وعلى فرض التسليم بأن المراد بالكتاب في الآية هو القرآن الكريم، وكذلك كما في قوله ﷻ: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾، فالمقصود: أنه لم يفرّط في بيان شيء من أمور الدين وأحكامه، وهذا البيان قد يكون بطريق النصّ القرآني؛ وذلك مثل: تحريم الزنا والخمر، وقد يكون فرض الحكم في القرآن وبيانه على لسان نبيه ﷺ؛ وذلك: مثل: عدد الصلوات، نصاب الزكاة، وقد يكون الحكم لم ينصّ عليه في القرآن لكن سنّه النبي ﷺ، فيعمل به استجابة لقول الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [سورة الحشر: ٧]، وقد يكون الحكم لم ينصّ عليه في القرآن ولا في السنة، فيجتهد الناس في طلبه[2].

فكل حكم بينته السنة أو الإجماع أو القياس أو غير ذلك من الأدلة المعتبرة، فالقرآن مبيّن له حقيقة؛ لأنه أرشد إليه وأوجب العمل به، فعندما يتمسك المرء بالسنّة ويعمل بها فهو في الأصل عامل بكتاب الله تعالى، ولهذا لما روى عبدالله بن مسعود ﵁ حديث: (لعن الله الواشمات والموتشمات، والمتنمصات والمتفلجات، للحسن المغيرات خلق الله) بلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [سورة الحشر: ٧]؟ قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه[3].

وقد فرض الله على الناس الأخذ بما جاء به محمد ﷺ من السنَّة، وبيَّن أنها قسم من الوحي

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره، (١١/٣٤٥).

(٢) ينظر: الرسالة ص(٢١-٢٢)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٧٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، (٦/١٤٧)، رقم الحديث: (٤٨٨٦).

وجزء منه، فقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧] وقال جل وعلا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾[النجم: ٣ - ٤].

فالسنَّة النبوية هي قسيمة القرآن تندرج معه في الوحي الإلهي، وهي تبينه وتوضحه، والأخذ بها سبب للاهتداء كما يدل لهذا قول الله عز وجل ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤] فمن كان نصيبه من طاعة النبي ﷺ والأخذ بسنَّته والاستمساك بها أكمل كان حظه من الاهتداء أتمَّ، وعكسه بعكسه، فإن الإنسان يفوته من الاهتداء بقدر ما فاته من السنَّة علمًا وعملًا[1].

وفي هذا يقول الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئًا من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب إلاّ أن البيان على ضربين بيان جلي تناول الذكر نصًا وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً، فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولًا إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ٤٤] فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان»[2].

الأمر الثاني: الواقع العملي للأمة بالقرآن والسنة معًا منذ صدر الإسلام حتى يوم الناس هذا، فمن المستحيل الاكتفاء بالقرآن فقط، فهو لم يشتمل على كل صغيرة وكبيرة يحتاجها الناس، وكذلك السنّة –رغم كثرتها– لم تستوفِ حاجة الناس، بل بقي شيء يحتاج الناس إليه لم ينص حكم فيه على وجه التحديد، لكن الكتاب والسنة فتحا للمجتهد أبوابًا لاستنباط الأحكام من الأدلة الفرعية؛ فهدى الله الأمة من صدر الإسلام الأول، إلى استمداد أدلة شرعية من الكتاب والسنة، منها:

القياس، والإجماع، الاستحسان، الاستصحاب، سد الذرائع، المصالح المرسلة، وغير ذلك

---

(١) ينظر: شبهات حول السنة لعبدالرازق عفيفي ص٤.

(٢) معالم السنن (١/٨).

من الأدلة، وما ذاك إلا لبيان أحكام الوقائع المستجدة.

فمن الجهل حصر مصدر التشريع على القرآن وحده، صحيح أنه أصل أصول التشريع، لكنه لا يغني عن باقي الأصول المستمدة منه[1].

(١) ينظر: الشبهات الثلاثون ص (١٣٤-١٣٥).

المبحث السادس: شبهة إنكار الاحتجاج بخبر الآحاد.

قسّم أهل الحديث الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ إلى قسمين: متواتر وآحاد.

فالمتواتر، هو: ما وراه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس، ويصحب خبرهم إفادة العلم بنفسه لسامعه[1].

شروطه:

١. أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، المختار أنه عشرة أشخاص[2].

٢. أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

٣. أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

٤. أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا.

حكمه: المتواتر يفيد العلم الضروري، أي: العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

أقسامه: ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي:

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار)[3]. رواه بضعة وسبعون صحابيًا. ثم استمرت هذه الكثرة -بل زادت- في باقي طبقات السند.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

---

(١) ينظر: نزهة النظر ص٣٩، تدريب الراوي (١٧٦/٢)، فتح المغيث (٣٧/٣)، وكذلك قال بمثل هذا علماء الأصول، ينظر: البحر المحيط للزركشي (٢٩٦/٣)، إرشاد الفحول (١٨٢/١).

(٢) تدريب الراوي (١٧٧/٢).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، (٣٣/١)، رقم الحديث: (١٠٧).

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها -وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق.

وعند النظر فإن الأحاديث المتواترة تكاد تكون معدودة، منها: حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: (نضر الله امرأ)[1]، وغيرها كثير؛ لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدًا بالنسبة إليها[2].

أما الآحاد: فعرّفه النووي رحمه الله بقوله: «هو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر سواء كان الراوي له واحدًا أو أكثر»[3].

وكذا قال الإمام ابن حجر رحمه الله: «ما لم يجمع شروط التواتر»[4].

إذن «ليس المراد ما يرويه الواحد فقط، وإن كان موضوع خبر الواحد في اللغة يقتضي وحدة المخبر الذي ينافيه التثنية والجمع، لكن وقع الاصطلاح به على كل ما لا يفيد القطع، وإن كان المخبر به جمعاً إذا نقصوا عن حد التواتر»[5].

فعلى هذا يتضح أن الأكثرية في السنة هو لقسم الآحاد، حتى قال بعضهم: إن المتواتر اللفظي لا ينطبق إلا على حديث واحد فقط[6]، وزعم بعضهم أن شروط المتواتر لا تجتمع في حديث واحد، فعلى هذا لا يوجد حديث متواتر، بل كلها آحاد، وفي هذا يقول ابن حبان رحمه الله: «فأما الأخبار، فإنها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، (٣/٣٦٠)، رقم الحديث: (٣٦٦٢)، وأخرجه أحمد في مسنده، (٧/٢٢١)، رقم الحديث: (٤١٥٧).

(٢) ينظر: تيسير مصطلح الحديث ص(٢٣-٢٦).

(٣) شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١).

(٤) نزهة النظر لابن حجر ص٥٥.

(٥) البحر المحيط للزركشي (٣/٣١٨).

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص١٥٥.

عدلين، روى أحدهما عن عدلين ، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ . فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد. وأن من تنكب عن قبول أخبار الأحاد، فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد»[1].

ثم ظهرت طائفة من نابتة المبتدعة تنكر العمل بأخبار الآحاد[2]، وعلى هذا فإنها تنكر العمل بالسنة جميعها! لأن السنة يندر فيها وجود المتواتر!

وممن قال بهذا الرافضة، فقد جاء أن الشريف المرتضى قال: «لا بد في الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم ولذلك أبطلنا العمل بأخبار الآحاد؛ لأنها لا توجب علمًا ولا عملًا وأوجبنا أن يكون العمل تابعًا للعلم؛ لأن راوي خبر الواحد إذا كان عدلًا فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذبًا»[3].

وسار على هذا من تبعهم من المستشرقين والمستغربين؛ أمثال: جولد تسيهر[4]، وشاخت[5]، وأبو رية[6]، ومحمد شلتوت[7].

واحتجت على رد الأحاديث بأنها إنما تفيد الظن، وقد ذم الظن في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [سورة النجم: ٢]، وقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [سورة النجم: ٢٨][8].

وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة

---

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/١٥٦).

(٢) ينظر: كشف الأسرار (٢/٣٧٠)، تيسير التحرير (٣/٨٢).

(٣) أصول الفقه للمظفر السمعاني (١/٧٠)، نقلًا عن وثيق السنة في القرن الثاني الهجري ص٩٠.

(٤) نسبها إليه الخطيب في كتابه: الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين ص١١.

(٥) ينظر: الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين ص٤٣.

(٦) أضواء على السنة المحمدية ص٣٨٠.

(٧) ينظر: الإسلام عقيدة وشريعة ص٦١، حيث قال: «إن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليه في المغيبات».

(٨) ينظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٢٩٨)

يونس: ٣٦].

واستدلوا أيضًا بحديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ، قال: (إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث)[١].

وكذا حديث ذي اليدين[٢]، وتوقف أبي بكر في قبول الخبر ميراث الجدة من المغيرة بن شعبة [٣]، وطلب عمر من أبي موسى شاهدا آخر في الاستئذان ثلاثا[٤].

فيرون هذه كلها أدلة على إنكار خبر الواحد؛ لأن ثبوت رواية الواحد على سبيل الظن لا اليقين، وهذا ما جاءت الآيات والأحاديث بالنهي عنه –زعموا– ، إضافة إلى طلب رسول الله ﷺ والصحابة إلى مخبر آخر عن الحالات السابقة وعدم اكتفائهم بواحد.

أما عن منشأ هذه الشبهة فقد كان أهل هذا الرأي موجودين بكثرة في زمن الأئمة الأربعة فمن بعدهم، وتصدى الأئمة الأربعة وأصحابهم في دروسهم ومناظراتهم وتصانيفهم للرد عليهم[٥].

ومن المسلّم به عند العلماء أن تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد إنما ظهر بعد زمن الصحابة ﷺ، أما الصحابة ﷺ فإنهم كانوا ينزلون حديث رسول الله ﷺ منزلة واحدة من حيث القبول والعمل، حتى صار ذلك محل إجماع عندهم، قال ابن القيم رحمه الله: «انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث وإثبات صفات الرب تعالى بها، فهذا لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رووا هذه الأحاديث وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول ولم ينكرها أحد منهم على من رواها، ثم تلقاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش ونحوها، (١٩٨٥/٤)، رقم الحديث: (٢٥٦٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، (١٠٣/١)، رقم الحديث: (٤٨٢).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٤٩٣/٢٩)، رقم الحديث: (١٧٩٧٨)، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، (٤٢٠/٤)، رقم الحديث: (٢١٠١)، وقال عنه: «وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة».

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الاستئذان، (١٦٩٦/٣)، رقم الحديث: (٢١٥٤).

(٥) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص٦.

آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك وكذلك تابع التابعين مع التابعين. هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ»[1].

ويرى الإمام ابن حزم رحمه الله أن زمن نشأة هذه الظاهرة بعد المائة من الهجرة فيقول: «إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، تجري على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية حتى حدَّث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك»[2].

وقال ابن جبرين رحمه الله : «ومن المتحقق أن هذا التقسيم لم يكن معروفاً بين الصحابة والتابعين الذين إنما يعتبرون صحة المنقول وبطلانه غالباً باعتبار حال الناقل له من ثقته وأمانته أو ضد ذلك، فاتضح أن هذا التقسيم اصطلاح حادث بين المحدِّثين وأهل الأصول كسائر علوم الحديث»[3].

وذكر د. محمد جميل أسبابا أخرى مرتبطة بسبب النشأة، أهمها: «طغيان المنهج العقلي في التعامل مع السنة، ولا سيما عند المعتزلة الذين جعلوا دلالة العقل أولى الدلالات، فالأدلة عندهم على الترتيب هي: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع»[4].

بل «والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن ... ثم تجاوزوا الحد حتى ردوا القرآن بالتلويح والتصريح لرأيهم السوء»[5].

وهذه البدعة أصل «يتفرع منه سائر الأعمال؛ لأن عامة التكليف مبني عليه»[6]؛ وذلك أن قبول المرء أو إنكاره للآحاد مؤثر تأثيرًا مباشرًا على عمله، «فكل ما لم يبين في القرآن؛ فلا

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص٦٠٥.

(٢) الإحكام لابن حزم (١/١١٤).

(٣) أخبار الآحاد في الحديث النبوي ص٣٠.

(٤) حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام للدكتور محمد جميل مبارك (ص: ٣٦)

(٥) الاعتصام (١/٢٩٥-٢٩٦)

(٦) المرجع السابق (١/١٤٤)

بد لمطرح نقل الآحاد أن يستعمل رأيه فيه، وهو الابتداع بعينه»[1] ، وهنا نتبين أن هذا الأمر كان من أكبر عوامل انتشار هذه البدعة، فالمعتزلة وغيرهم من الطوائف الضالة حكموا عقولهم وقواعدهم الباطلة في بعض أبواب الدين كالأسماء والصفات على الدين بدلًا عن أن يستنبطوا القواعد من الدين ونصوص الوحيين، فواجهوا حينئذ إشكالات كبيرة حدت بهم إلى التفكير في رد شيء منها مطلقًا وذلك بإنكار الآحاد فمن عكس انعكس.

الجواب عن هذه الشبهة:

«تصدى العلماء لِشُبَه المجادلين في حجية خبر الآحاد في ثلاثة علوم بارزة هي: علم الحديث، وعلم العقائد، وعلم أصول الفقه، والعلماء في هذه الفنون الثلاثة يجمعهم همٌّ واحد في هذا التصدي هو همُّ إثبات حجية خبر الآحاد في مجال الاعتقاد وفي مجال الأحكام العملية»[2].

فذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد جماعة من أئمة الجماعة وعلماء المسلمين وقد أفرد بعضهم لذلك كتابًا موعبًا كافيًا[3]، ونقض الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ دعوى رد أحاديث الآحاد في العقيدة من عشرين وجهًا في رسالة له.

فعلى هذا يقال بأن .«الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها» [4].

ونقل ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ الإجماع على حجية خبر الاحاد [5]، وقال: «أخبار الآحاد الثقات الأثبات العدول والخبر الصحيح الإسناد المتصل منها يوجب العمل عند جماعة الأمة

---

(١) المرجع السابق (١/١٤٥)

(٢) حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام ص٢.

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢)، والكتاب هو لابن عبد البر، واسمه: الشواهد في إثبات خبر الواحد.

(٤) شرح النووي على مسلم (١/ ١٣١)

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢).

الذين هم الحجة والقدوة» [1].

وكذا نقل الشوكاني إجماع الصحابة والتابعين على الاستدلال بخبر الواحد وشيوع ذلك ، وعدم إنكار أحد له، وذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصريح[2].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مؤصلًا المسألة:

«خبر الواحد بحسب الدليل الدال عليه، فتارة يجزم بكذبه لقيام دليل كذبه وتارة يظن كذبه إذا كان دليل كذبه ظنيا، وتارة يتوقف فيه فلا يترجح صدقه ولا كذبه إذا لم يقم دليل أحدهما، وتارة يترجح صدقه ولا يجزم به، وتارة يجزم بصدقه جزما لا يبقى معه شك، فليس خبر واحد يفيد العلم ولا الظن، ولا يجوز أن ينفى عن خبر الواحد مطلقا أنه يحصل العلم، فلا وجه لإقامة الدليل على أن خبر الواحد لا يفيد العلم وإلا اجتمع النقيضان، بل نقول خبر الواحد يفيد العلم في مواضع ولا يفيده في مواضع أخرى»[3].

«ولم يكتف العلماء بإقامة هذه الحجج على وجوب العمل بخبر الواحد حتى دحضوا كل الشبه، وفندوا كل الحجج التي تعلق بها منكرو حجية خبر الآحاد» [4]، ومن ذلك:

١- أن استدلالهم بآيات الظن استدلال ضعيف ليس في محله، وذلك أن المراد بالظن في الآيات هو الظن المذموم الذي مرده الهوى المخالف للحق، بخلاف الظن المحمود الذي لا انفكاك للعالم عنه لإدراك الراجح .

٢- أما عما أورده الخصوم عن أكابر الصحابة من اطلاب سامع آخر لبعض أحاديث النبي ﷺ ففرق العلماء بين التثبت وبين رفض الاحتجاج، فهؤلاء الصحابة إنما أرادوا بفعلهم التثبت في قبول خبر الواحد في تلك الوقائع لأسباب اقتضت ذلك؛ بدليل أنهم في وقائع أخرى اعتمدوا على خبر الواحد[5]، وكذا الحال مع رسول الله ﷺ في حديث ذي اليدين.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٧٤).

(٢) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/١٣٦).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص٥٥١.

(٤) حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام ص ٢٤.

(٥) ينظر: تدريب الراوي (١/٧٣-٧٥).

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع»[1].

ومما يشفي صدور الباحثين في هذه المسألة ويروي غليلهم مساهمة الإمام البخاري في الرد على هذه الشبهة بأن ساق في صحيحه اثنين وعشرين حديثًا لإثبات حجية خبر الواحد ... وكل باب مترجم بما يفيد وجوب العمل بخبر الواحد منها:

١ - باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق.

٢ - باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده.

٣ - باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد.

٤ - باب خبر المرأة الواحدة [2].

وأيضا الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ جادلهم جدالًا علميًا طويلًا في كتابه الإحكام، فمن لطيف ما قال: «من نشأ في قرية أو مدينة ليس بها إلا مقرئ واحد أو محدث واحد أو مفت واحد فنقول لمن خالفنا: ماذا تقولون: أيلزمه إذا قرأ القرآن على ذلك المقرئ أن يؤمن بما أقرأه، وأن يصدق بأنه كلام الله؟»[3].

وسبق أولاء الإمام الشافعي فقد أطال النفس في هذه المسألة في كتابه الرسالة في حوار ماتع سهل ممتنع وقد رأى فيه أن حديث أهل قباء أعظم دليل عل ثبوت حجية خبر الآحاد فقال فيه:

«وأهل قباء أهل سابقةٍ من الأنصار وفقهٍ، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها. ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم الحجة، ولم يلقوا رسول الله ﷺ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه سماعًا من رسول الله ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحد، إذا كان عندهم من أهل الصدق: عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة.

---

(١) الرسالة ص ٤٣٣.

(٢) ينظر: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام ص ١٢.

(٣) الإحكام لابن حزم (١/١١٠).

ولم يكونوا ليفعلوه – إن شاء الله – بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا كان من أهل الصدق. ولا ليحدثوا أيضا مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه. ولا يدعون أن يخبروا رسول الله بما صنعوا منه.

ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله في تحويل القبلة، وهو فرض: مما يجوز لهم، لقال لهم – إن شاء الله – رسول الله: قد كنتم على قبلة، ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم عليكم به حجة من سماعكم مني، أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عني»[1].

وكذا عده ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ دليلًا على «قبول خبر الواحد والعمل به وإيجاب الحكم بما صح منه؛ لأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد استعملوا خبره وقضوا به، وتركوا قبلة كانوا عليها لخبر الواحد العدل، ولم ينكر رسول الله ﷺ ذلك عليهم، وحسبك بمثل هذا سنة وعملًا من خير القرون وفي حياة رسول الله ﷺ»[2].

وقد قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «العالم الراسخ هو الذي إذا حصل له العلم الشافي بقضية لزمها ولم يبال بما قد يشكك فيها، بل إما أن يعرض عن تلك المشككات، وإما أن يتأملها في ضوء ما قد ثبت. فههنا مَن تدبرَ كتاب الله وتتبعَ هدي رسوله ونظرَ إلى ما جرى عليه العمل العام في عهد أصحابه وعلماء أمته بوجوب العمل بأخبار الثقات عن النبي ﷺ وأنها من صلب الدين فمن أعرض عن هذا...فلا ريب في زيغه»[3].

---

(١) الرسالة ص (٤٠٦-٤٠٨).

(٢) الاستذكار (٢/٤٥١).

(٣) الأنوار الكاشفة ص٣٤.

المبحث السابع: شبهة تقديم العقل على السنّة النبوية

قال القاضي عبدالجبار المعتزلي في حديثه عن أصول الأدلة:

«أولها دلالة العقل؛ لأن به يميز بين الحسن والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع. وربما تعجّب من هذا الترتيب بعضهم، فيظن أن الأدلة هي الكتاب والسنة والإجماع فقط، أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر، وليس الأمر كذلك؛ لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة، وكذلك السنة والإجماع، فهو الأصل في هذا الباب»[1].

والقرآن والسنة موقوفان في صحة دلالتهما على العقل؛ لأن صحة معرفة الشيء من جهتهما موقوف على أنه تعالى على صفة معها لا يختار فعل القبيح، وهذه لا تعلم إلا من جهة العقل[2].

وفي هذا يقول أبو رية: «إن الرواية قد حملت عن رسول الله فيما حملت أحاديث كثيرة مشكلة وغريبة، وإنا نورد هنا بعض هذه الأحاديث على طريق المثال؛ لأن استيعابها يحتاج إلى أسفار»[3]، وذكر عدة أحاديث، منها: حديث اللوح المحفوظ، وحديث سجود الشمس، وغير ذلك مما سيأتي التفصيل في عرضه في هذا المبحث.

كما يدرجون تحت هذه الشبهة كل الأحاديث الغيبية، وكذلك ما تحدّث به النبي ﷺ من أمور الدنيا مما يخالف ما ظهر لهم، جاعلين عمدتهم في ذلك قول النبي ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)[4].

الجواب عن هذه الشبهة:

قبل الإجابة لا بد من البحث عن الدافع الذي دفع أهل الاعتزال (خصوصًا وجميع من

---

(١) فضل الاعتزال ص١٣٩.

(٢) ينظر: المحيط بالتكليف (١٧٣/٤).

(٣) أضواء على السنة المحمدية ص١٩٨.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره من معايش الدنيا، على سبيل الرأي، (١٨٣٦/٤)، رقم الحديث: (٢٣٦٣).

يتبعهم في تقديم العقل على القرآن والسنة) إلى إحاطة العقل بهذا التعظيم والتقديس والتمجيد الذي خرج به عما حدّه الله ﷻ.

وعند التتبع يُعلم أن الدافع ما هو إلا وقوعهم في براثن الفلسفة اليونانية التي ارتضعوا منا حتى أثرّت في منهجهم تأثيرًا بالغًا صرفهم عن الحق[1]، وفي هذا يقول أحمد أمين: «وكان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها صبغة إسلامية، والاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم»[2].

ويمكن أن يجاب على زعمهم بأن العقل هو أول الأدلة كما قال الجبائي، وأنه مقدّم على الكتاب والسنة؛ أن هذا زعم مخالف لما دل عليه القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد قال الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. [سورة الحجرات:١]، فكيف يؤخر ما أمر الله بتقديمه، ويقدّم ما شأنه التأخير![3].

ومن كذّب بأحاديث من السنة النبوية زعم فيها أن عقله لا يوافق عليه، ولا يمكنه تصوره؛ فعليه أن يكذّب بالقرآن الكريم أيضًا، لأنه روى مثل ما روت هذه الأحاديث من أمور تخالف عقولهم[4].

وفي هذا يقول الشاطبي رحمه الله في معرض حديثه عن العقل:

«هو أصل اقتضى للعاقل أمرين:

أحدهما: أن لا يجعل العقل حاكمًا بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم – وهو الشرع – ويؤخر ما حقه التأخير – وهو نظر العقل – لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكما على الكامل، لأنه خلاف المعقول والمنقول، بل ضد القضية هو الموافق للأدلة فلا معدل عنه، ولذلك قال: اجعل الشرع في يمينك والعقل في

---

(١) ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (١/٧٢).

(٢) فجر الإسلام ص٢٩٩.

(٣) ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (١/٧٥).

(٤) ينظر: الشبهات الثلاثون ص١٥٢.

يسارك، تنبيها على تقدم الشرع على العقل.

والثاني: أنه إذا وجد في الشرع أخبارا تقتضي ظاهرا خرق العادة الجارية المعتادة، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديه الإنكار بإطلاق»[1].

أما عن زعمهم بورود أحاديث مشكلة تخالف العقل عندهم، مثل: حديث وقوع الذباب في الإناء، وحديث موسى –عليه السلام– وملك الموت، وحديث الجساسة، وحديث اللوح المحفوظ، وحديث سجود الشمس، وحديث الشياطين المسجونة، وحديث العجوة وكونها دواء، وحديث المهدي، وغير ذلك من الأحاديث التي ظنوها مشكلة، وأن العقل يردّها.

فيمكن الإجابة عن زعمهم بالتفصيل التالي:

أولًا: حديث وقوع الذباب في الإناء:

أصله في البخاري عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء)[2].

ومما قاله رشيد رضا في إنكار هذ الحديث : «وحديث الذباب المذكور غريب عن الرأي وعن التشريع جميعًا، أما التشريع في مثل هذا فإن تعلق بالنفع والضرر فمن قواعد الشرع العامة أن كل ضار قطعًا فهو محرم قطعًا، وكل ضار ظنًا فهو مكروه كراهة تحريمية أو تنزيهية على الأقل إن كان الظن ضعيفًا، فغمس الذباب في المائع الذي يقع فيه لا يتفق مع قاعدة تحريم الضار، ولا مع قاعدة اجتناب النجاسة. وأما الرأي فلا يمكن أن يصل إلى التفرقة بين جناحي الذبابة في أن أحدهما سام ضار والآخر ترياق واق من ذلك السم فإن صح الحديث بلفظه، ولم يكن فيه غلط من الرواة، ولم يكن معناه معروفًا مسلمًا في ذلك الزمان، فالمعقول فيه أن يكون عن وحي من الله تعالى، وحينئذ يمكن أن يعرف ببحث الأطباء المبني على القواعد الحديثة؛ كالتحليل الكيميائي والفحص الميكروسكوبي، بأن يجمع كثير من أجنحة الذباب اليمنى واليسرى كل على حدته، وينظر في أكبر منظار مكبر، ثم يحلل فينظر هل يختلف تركيبه ثم تأثيره في بعض الأحياء كشأنهم في هذه النظائر، فإن ثبت بالتجربة القطعية أن الجناحين سواء في

---

(١) الاعتصام (٢/٨٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب إذا ولغ الذباب في الإناء، (٧/١٤٠)، رقم الحديث: (٥٧٨٢).

الضرر كما هو الغالب في النظر، ثبتت معارضة الواقع القطعي لمتنه وهو ظني؛ لأنه خبر واحد، فيحكم بعدم صحته إن لم يكن تأويله كما هو الظاهر، ولا خلاف في ترجيح القطعي على الظني من منقول ومعقول ومختلف، كما بينه شيخ الإسلام في كتاب النقل والعقل.

هذا، وإننا لم نر أحدًا من المسلمين، ولم نقرأ عن أحد منهم العمل بهذا الحديث، فالظاهر أنهم عدوه مما لا دخل له في التشريع كغيره من الأحاديث المتعلقة بالمعالجات الطبية والأدوية، وقد تكلم علماؤنا في معناه، وذكروا اعتراضًا عليه لبعض الناس جهلوه به، وهو قوله كيف يجمع جناحاه بين الداء والشفاء؟ ...»[1].

وفي هذا أيضًا يقول أبو رية: «وماذا يضر الدين إذا أثبت العلم ما يخالف حديثًا من الأحاديث التي جاءت من طريق الآحاد وبخاصة إذا كان هذا الحديث في أمر من أمور الدنيا التي ترك النبي ﷺ أمرها إلى علم الناس. وهل أوجب علينا الدين أن نأخذ بكل حديث حملته كتب السنة أخذ تسليم وإذعان وفرض علينا أن نصدقها ونعتقد بها اعتقادًا جازمًا ... ... إذا سلمنا كما قلنا بأن النبي ﷺ قد نطق بهذا الحديث، ثم أثبت العلم ضرر الذباب فليس علينا من بأس في الرجوع عنه، وعدم الأخذ به؛ لأنه من أمور الدنيا ولنا في ذلك أسوة حسنة بما فعل النبي ﷺ حينما رأى أهل المدينة يؤبرون النخل فأشار عليهم بأن لا يؤبروه»[2].

ويجاب عن هذه الشبهة من عدة أوجه:

أولها: أن هذا الحديث ثابت عن النبي ﷺ، وقد تلقته الأمة بالقبول، وهو معجزة من معجزات النبي ﷺ، إلا أن بعض أهل البدع والضلال طعنوا في صحته بحجة مخالفته لعقولهم ولواقعهم، فأثاروا من حوله الشبه إلا أن العلماء الأثبات انبروا للرد عليهم وكشف شبههم ودحضها، من أولئك العلماء: ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد صححه في تأويل مختلف الحديث، ثم قال: «إن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول، والطائر لا يسبّح، ...، والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء، واعترض على ما جاء في الحديث مما لا

(١) مجلة المنار، العدد ٢٩، صفحة رقم (٤٨-٤٩).

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص(١٩٩-٢٠١).

يفهمه... فإنه منسلخ من الإسلام، معطل ... مخالف لما جاء به الرسول ﷺ، ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعون»[1].

وأجاب عليهم الطحاوي رحمه الله بقوله: « فقال قائل من أهل الجهل بآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وبوجوهها وهل للذباب من اختيار حتى يقدم أحد جناحيه لمعنى فيه ويؤخر الآخر لمعنى فيه خلاف ذلك المعنى فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أنه لو قرأ كتاب الله عز وجل قراءة متفهم لما يقرؤه منه لوجد فيه ما يدله على صدق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا وهو قوله عز وجل وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون ثم كلي من كل الثمرات الآية وكان وحي الله عز وجل إليها هو إلهامه إياها أن تفعل ما أمرها به كمثل قوله عز وجل في الأرض يومئذ تحدث أخبارها بأن ربك أوحى لها ووحيه لها هو إلهامه إياها ما شاء أن يلهمها إياه حتى يكون منها ما أراد الله عز وجل أن يكون منها والنحل كذلك فيما يوحيه إليها ليكون منها ما قد شاء الله عز وجل أن يكون منها حتى يمضي في ذلك بإلهامه إياها له وحتى يكون منها ما أراد عز وجل أن يكون منها فمثل ذلك الذباب ألهمه عز وجل ما ألهمه مما يكون سببا لإتيانه لما أراده منه من غمس أحد جناحيه فيما يقع فيه مما فيه الداء والتوقي بجناحه الآخر الذي فيه الشفاء»[2].

ثانيها: أما عن قول رشيد رضا بأنه غريب عن التشريع؛ لأنه ينافي قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة، فيرد عليه:

بأن الحديث لم ينف ضرر الذباب بل أثبت ذلك، فذكر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه زاد ببيان أن في الآخر شفاء، وأن ذلك الضرر يزول إذا غمس الذباب كله، فهذه الزيادة مما لم يحيطوا بعلمه ، فوجب عليهم الإيمان به إن كانوا مسلمين، و إلا فالتوقف إذا كانوا من غيرهم إن كانوا عقلاء علماء ! ذلك لأن العلم الصحيح يشهد أن عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه[3].

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٢٩٠.

(٢) شرح مشكل الآثار (٣٤٣/٨).

(٣) ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٣٩/١)، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (٧٠١/٢).

ثالثها: أما قولهم أنه لم ينقل عن أحد فعله، فقد جاء أن ثمامة ﷺ قال: «كنا عند أنس فوقع ذباب في إناء، فقال أنس بأصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثًا، ثم قال: بسم الله، وقال أن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك»[1].

وجاء في مسند أحمد أن سعيد بن خالد رحمه الله قال: «دخلت على أبي سلمة فأتانا بزبد وكتلة (هو من التمر والطحين وغيره) فأسقط ذباب في الطعام فجعل أبو سلمة يمقله بأصبعه فيه فقلت: يا خال! ما تصنع؟ فقال: إن أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ قال: (فذكره)[2].

فعمل بهذا الحديث صحابي وتابعي، فكيف يقال بأنه لم يعمل به أحد من الأمة!.

رابعها: أن زعمهم باطل في مناقضة هذا الحديث لاكتشافات الطب، فقد نقل أبو شهبة إثبات أهل الطب المعاصرين لهذا الإعجاز –ونحن نسلم به وإن لم يثبته أهل الطب، لكن في قولهم برهان لمن يطعن في صحته–، فقال:

«وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سِرُّ هذا الحديث، وأن يتوصل بعض الأطباء إلى أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب فبغمسه في الإناء تكون هذه المادة سَبَبًا في إبادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التي ربما تكون عالقة به، وبذلك أصبح ما قال العلماء الأقدمون – تجويزًا – حقيقة مقررة، وإليك ما ذكره أحد الأطباء العصريين في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال:

يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضًا آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب «مبعد البكتيريا» وهي تقتل كثيرًا من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتيريا هذا، وإن هناك خاصة في أحد

---

(١) أخرجه المقدسي في مستخرجه، (٥/٢٠٧)، رقم الأثر (١٨٣٦)، وقال: «إسناده صحيح»، وقال عنه ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (١٠/٢٥٠): «رجاله ثقات».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، (١٨/١٨٦)، حديث رقم (١١٦٤٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٣٨).

الجناحين هي أنه يحول مبعد البكتيريا إلى ناحيته، وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول وَاقٍ منها هو مبعد البكتيريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبًا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه»[1].

وقال د-أمين رضا[2]: «ليس صحيحًا أنه لم يرد في الطب شيء عن علاج الأمراض بالذباب ؛ فعندي من المراجع القديمة ما يوصف وصفات طبية لأمراض مختلفة باستعمال الذباب ، أما في العصر الحديث فجميع الجراحين الذين عاشوا في السنوات التي سبقت اكتشاف مركبات السلفا –أي: في السنوات العشر الثالثة من القرن الحالي- رأوا بأعينهم علاج الكسور المضاعفة والقرحات المزمنة بالذباب ، وكان الذباب يربي لذلك خصيصًا ، وكان هذا العلاج مبنيًا على اكتشاف فيروس البكتريوفاج القاتل للجراثيم .

على أساس أن الذباب يحمل في آن واحد الجراثيم التي تسبب المرض، وكذلك البكتريوفاج الذي يهاجم هذه الجراثيم . وكلمة بكتريوفاج هذه معناها "آكلة الجراثيم" ، وجدير بالذكر أن توقف الأبحاث عن علاج القرحات بالذباب لم يكن سببه فشل هذه الطريقة العلاجية ، وإنما كان ذلك بسبب اكتشاف مركبات السلفا التي جذبت أنظار العلماء جذبًا شديدًا . وكل هذا مفصل تفصيلاً دقيقًا في الجزء التاريخي من رسالة الدكتوراه التي أعدها الزميل الدكتور أبو الفتوح مصطفى عيد تحت إشرافي عن التهابات العظام والمقدمة لجامعة الإسكندرية من حوالي سبع سنوات»[3].

خامسها: أما عن شبهتهم في أن هذا الحديث ليس تشريعًا وإنما بيان أمر من أمور الدنيا، وقد قال النبي ﷺ : (أنتم أعلم بأمر دنياكم)[4]، فهذا قول عري عن الدليل، والأمر في الحديث أمر نبوي لم يأتِ ما يخالفه، وثبت العمل به، فما الذي يمنع دخوله تحت أمور التشريع؟!

---

(١) دفاع عن السنة ص١٩٣.

(٢) الدكتور أمين رضا أستاذ جراحة العظام والتقويم بجامعة الإسكندرية، إثر مقال نشرته بعض الصحف لطبيب آخر تشكك في الحديث المذكور.

(٣) على العنوان: http://www.ebnmaryam.com/fly.htm

(٤) سبق تخريجه حاشية رقم (٤)، صفحة رقم (٣٣).

والزعم بأن الأمور الدنيوية من الآراء المحضة، وجعل ذلك قاعدة عامة؛ غير صحيح؛ لأن أمور الدنيا منها ما هو خاضع لأحكام الشرع، فهي داخلة تحت الأمر بطاعة رسول الله ﷺ ، والنهي عن مخالفته، وأمره ﷺ بشيء دليل قام على وجوبه، إلا أن يقوم دليل يصرف الأمر عن الوجوب إلى غيره[1].

أما قياس هذا الحديث على حديث تأبير النخل؛ فهذا قياس غير صحيح، وعلة ذلك كما قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال العلماء: قوله ﷺ: (من رأيي) أي: في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعًا يجب العمل به، وليس آبار النخل من هذا النوع بل من النوع المذكور قبله، مع أن لفظة الرأي إنما أتى بها عكرمة على المعنى لقوله في آخر الحديث: قال عكرمة: (أو نحو هذا) فلم يخبر بلفظ النبي ﷺ محققًا. قال العلماء: ولم يكن هذا القول خبرًا وانما كان ظنًا كما بينه في هذه الروايات. قالوا: ورأيه ﷺ في أمور المعايش وظنه كغيره فلا يمتنع وقوع مثل هذا ولا نقص في ذلك، وسببه تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها، والله أعلم»[2].

وقد رجع ﷺ عن ظنه في حديث التأبير بقوله: (إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه)[3]، وهذا بخلاف ما جاء في حديث الذباب، فإنه لم يتراجع عن ما أخبر به، ولم يأتِ ما ينقض هذا الأمر، وكذلك فإن حديث التأبير يعرف من خبرة الحياة بخلاف حديث الذباب؛ فإنه أخبر عن أمر لا يكون إلا بوحي من الله، وهو أمر لا يحتمل خلاف ما أخبر به، فوجب التسليم والإذعان، وعدم الرد والإنكار[4].

ثانيًا: حديث موسى –عليه السلام– وملك الموت:

هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «أرسل ملك الموت

---

(١) الأنوار الكاشفة ص٢٨، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ص٧٠٩.

(٢) شرح النووي على مسلم (١١٦/١٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره من معايش الدنيا، على سبيل الرأي، (١٨٣٥/٤)، رقم الحديث: (٢٣٦١).

(٤) ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (٧١٠/٢).

إلى موسى عليهما السلام، فلما جاءه صكه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت، فرد الله عليه عينه وقال: ارجع، فقل له: يضع يده على متن ثور فله بكل ما غطت به يده بكل شعرة سنة، قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: ثم الموت، قال: فالآن، فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر "، قال: قال رسول الله ﷺ: (فلو كنت ثم لأريتكم قبره، إلى جانب الطريق، عند الكثيب الأحمر)»[1].

فقال الغزالي في رد هذا الحديث:

«وقد وقع لي وأنا بالجزائر أن طالبًا سألني: أصحيح أن موسى عليه السلام !ا... فقأ عين ملك الموت عندما جاء لقبض روحه، بعدما استوفى أجله؟ فقلت للطالب وأنا ضائق الصدر: وماذا يفيدك هذا الحديث؟ إنه لا يتصل بعقيدة؟ ولا يرتبط به عمل! والأمة الإسلامية اليوم تدور عليها الرحى، وخصومها طامعون في إخماد أنفاسها! اشتغل بما هو أهم وأجدى . قال الطالب: أحببت أن أعرف هل الحديث صحيح أم لا؟ فقلت له متبرما: الحديث مروى عن أبى هريرة، وقد جادل البعض في صحته. وعدت لنفسي أفكر: إن الحديث صحيح السند، لكن متنه يثير الريبة، إذ يفيد أن موسى يكره الموت، ولا يحب لقاء الله بعدما انته أجله، وهذا المعنى مرفوض بالنسبة إلى الصالحين من عباد الله كما جاء في الحديث الآخر "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ". فكيف بأنبياء الله؟ وكيف بواحد من أولى العزم؟. إن كراهيته للموت بعدما جاء ملكه أمر مستغرب! ثم هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى أو عور؟ ذاك بعيد. قلت: لعل متن الحديث معلول، وأيا ما كان الأمر فليس لدى ما يدفعني إلى إطالة الفكر فيه.. فما رجعت إلى الحديث في أحد مصادره ساءني أن الشارح جعل رد الحديث إلحادا ! وشرع يفند الشبهات الموجهة إليه فلم يزدها إلا قوة»[2].

وزعم أبو ريّة أن رائحة الإسرائيلية تفوح منه[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة، (٢/٩٠)، رقم الحديث: (١٣٣٩).

(٢) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث ص٢١.

(٣) ينظر: أضواء على السنة المحمدية ص١٩٦.

يجاب عن هذه الشبهة من عدة أوجه:

أولها: قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال المازري: وقد أنكر بعض الملاحدة هذا الحديث، وأنكر تصوره، قالوا: كيف يجوز على موسى فقء عين ملك الموت؟ قال: وأجاب العلماء عن هذا بأجوبة:

أحدها: أنه لا يمتنع ان يكون موسى صلى الله عليه وسلم قد أذن الله تعالى له في هذه اللطمة، ويكون ذلك امتحانا للملطوم، والله سبحانه وتعالى يفعل في خلقه ما شاء ويمتحنهم بما أراد.

والثاني: أن هذا على المجاز، والمراد: أن موسى ناظره وحاجه فغلبه بالحجة، ويقال: فقأ فلان عين فلان: إذا غالبه بالحجة، ويقال: عورت الشيء إذا أدخلت فيه نقصًا، قال: وفي هذا ضعف؛ لقوله ﷺ فرد الله عينه، فإن قيل: أراد رد حجته كان بعيدًا.

والثالث: أن موسى صلى الله عليه وسلم لم يعلم أنه ملك من عند الله، وظن أنه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها فأدت المدافعة إلى فقء عينه، لا أنه قصدها بالفقء، وتؤيده رواية: (صكه)، وهذا جواب الإمام أبي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين، واختاره المازري والقاضي عياض، قالوا: وليس في الحديث تصريح بأنه تعمد فقء عينه.

فإن قيل فقد اعترف موسى حين جاءه ثانيًا بأنه ملك الموت، فالجواب: أنه أتاه في المرة الثانية بعلامة علم بها أنه ملك الموت فاستسلم بخلاف المرة الأولى، والله أعلم»[1].

ثانيها: أن هذا الحديث صحيح، تلقته الأمة بالقبول، وتلقاه العلماء بذلك؛ لأنه ورد إليهم عن طريق الثبات الثقات، ولذا أوردوه في دواوين الإسلام من صحاح وسنن وجوامع، مسلمين بصحته، معتقدين بمضمونه[2].

ثالثها: وجود التناقض في حكم الغزالي على الحديث؛ ففي أول كلامه حكم على سنده بالصحة، وفي نهايته قال: «لعل متن الحديث معلول»!

والغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ رجل له جهوده في جانب الفكر، ولكن لا يحق له أن يقحم نفسه في نحال

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٥/١٢٩-١٣٠).

(٢) ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية (٢/٦٧٨).

لا قدرة له على اقتحامه، ...وهو ما علمته قليل البضاعة في الحديث والفقه أيضًا، وأصدق شاهد على ذلك كتبه، والحديث والفقه لهما رجال يعرفون بهما.

وفنّ علل الحديث فن غامض عميق الجذور، لا يتصدى له إلا جهابذة علما الحديث، ولا يقتحم لجته إلا المتضلعون في علم الحديث رواية ودراية»[1].

أما عن زعم أبي ريّة من أنه يجد فيه رائحة الإسرائيليات فقد ردّ عليه المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله:

«قد علمنا أن كلام الأنبياء كله حق من مشكاة واحدة، وأن الرب الذي أوحى إلى أنبياء بني إسرائيل هو الذي أوحى إلى محمد ﷺ. ولو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو رية أخشم فاقد الشم أو فاسده»[2].

رابعها: أن ما زعمه الغزالي من أن الصالحين لا يكرون الموت بل يحبون لقاء الله، فنسبة كراهية الموت لموسى عليه السلام مشككة في صحة الحديث، يمكن الإجابة عنها بأن «موسى لم يعلم أنه ملك الموت، بل حسبه معتدياً عليه، فلطمه لذلك دفعاً عن نفسه، لا فراراً من الموت، ولا رغباً في الحياة. فلما عرف أنه ملك الموت رغب في لقاء ربه ، واختار جواره»[3].

خامسها: أما في قول الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هذا الحديث لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل، فهو قول يؤدي إلى تهوين أمر الحديث والسنة عمومًا والاستخفاف بها، وهو منفذ يلج عن طريقه الملحدون ليشككوا في دين الله بالطعن في كثير مما ورد في القرآن والسنة النبوية، ولو لم يكن فيه إلا الإيمان بالغيب لكفى ذلك عقيدة لكل مسلم، واستحباب الدفن في الأرض المقدسة أمر ينبني عليه عمل[4].

---

(١) المرجع السابق (٢/٦٧٩).

(٢) الأنوار الكاشفة ص١٩٤.

(٣) مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها ص٧٣.

(٤) ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ص٦٨٤.

ثالثًا: حديث الجساسة:

هذه القصة أخرجها مسلم في صحيحه، عن فاطمة بنت قيس وذلك «أن النبي – صلى الله عليه وسلم – أمر مناديا ينادي: الصلاة جامعة، فلما سلم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: " ليلزم كل إنسان مصلاه "»، ثم قال: «أتدرون لم جمعتكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «إني والله ما جمعتكم لرغبة ولا لرهبة، ولكن جمعتكم؛ لأن تميمًا الداري كان رجلا نصرانيا، فجاء فبايع وأسلم، وحدثني حديثًا وافق الذي كنت أحدثكم عن المسيح الدجال»، ثم ذكر لهم قصة تميم وخروجه مع جماعة من قومه راكبين سفينة فضلوا شهرا في البحر حتى وصلوا إلى جزيرة في البحر فنزلوها فوجدوا دابة عظيمة فكلمتهم ثم دلتهم على شخص بمكان الجزيرة فذهبوا إليه فحدثهم بحديث طويل وأنه المسيح الدجال[1].

زعم أبو ريّة أن هذا الحديث من المسيحيات التي نقلها تميم بن أوس الداري، فقال: «مما بثه تميم الداري من مسيحياته ما ذكره النبي ﷺ من قصة الجساسة والدجال ونزول عيسى وغير ذلك»[2].

ثم قال مستهزئًا: «لعل علماء الجغرافيا يبحثون عن هذه الجزيرة ويعرفون أين مكانها من الأرض حتى نرى ما فيها من الغرائب التي حدثنا بها سيدنا تميم الداري»[3].

وطعن فيه رشيد رضا في المنار إلا أن كلامه ليس فيه التصريح بكذب القصة، وإنما حاول إثبات أن سكوت النبي ﷺ لا يدل على صدق القصة، وأن فعله هذا لا يدل على الإقرار بها[4].

ويجاب عن هذه الشبهة من عدة أوجه:

أولها: أن «حديث الجساسة رواه الإمام مسلم في صحيحه، ورجاله ثقات عدول لا مطعن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، (٢٢٦١/٤)، رقم الحديث: (٢٩٤٢).

(٢) أضواء على السنة المحمدية ص١٥٥.

(٣) أضواء على السنة المحمدية ص١٥٥.

(٤) مجلة المنار، العدد ١٩، رقم الصفحة: ٩٢.

في واحد منهم، وقد رواه غير مسلم: الإمام أحمد وأبو يعلى وأبو داود وابن ماجه، ورواه غير فاطمة بنت قيس من الصحابة أبو هريرة وعائشة وجابر ﷺ فالحديث لم ينفرد به مسلم، ولا انفردت بروايته فاطمة بنت قيس رضي الله عنها.

وقد حدث به النبي ﷺ على المنبر في جمع من الصحابة واعتبره موافقًا لما كان يحدثهم به عن المسيح الدجال وغيره من أشراط الساعة الكبرى، فالقول بأنه لا يدخل تحت التقرير غير مسلم، وقد اعتبر الأئمة رواية النبي ﷺ ذلك عنه من مناقبه»[1].

فبطلت بذلك شبهتهم من أنه غير صحيح، وأنه من المسيحيات، وأنه لم يرو إلا من طريق فاطمة بنت قيس، وفي هذا يقول ابن حجر رحمه الله: « وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد، وليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنت قيس؛ أبو هريرة وعائشة وجابر»[2].

وبالإضافة لما سبق فقد ذكر أهل العلم حديث الجساسة في كتبهم، بل وحكموا عليه بالصحة، ومن ذلك ما يلي:

قال ابن الأثير رحمه الله عن تميم بن أوس رضي الله عنه: «حدث عنه النبي ﷺ حديث الجساسة، وهو حديث صحيح»[3].

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «ثابتة صحاح من جهة الإسناد والنقل»[4].

ثانيها: أن سكوت النبي ﷺ دال على إقراره، وهذا أمر متفق عليه عند العلماء، قال ابن حجر رحمه الله: «وقد اتفقوا على أن تقرير النبي ﷺ لما يفعل بحضرته أو يقال ويطلع عليه بغير إنكار دال على الجواز؛ لأن العصمة تنفي عنه ما يحتمل في حق غيره مما يترتب على الإنكار فلا يقر على باطل»[5].

ثالثها: ثم لو كان ما حدث به تميم رضي الله عنه كذباً ، فهل من الممكن أن يسكت الوحي عن

---

(١) دفاع عن السنة ص٩٦.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٣٢٨/١٣).

(٣) أسد الغابة (٢٥٦/١).

(٤) الاستذكار (٣٣٣/٨).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٣٢٤/١٣).

بيان الحق فيما أخبر به؟!، خصوصاً وأنه يتعلق بمسألة غيبية، كما حدث في كثير من الحالات، حينما كان المنافقون وأضرابهم يقولون خلاف ما يبطنون، فينزل الوحي فاضحاً لهم ومبيناً كذبهم[1].

قال المعلمي رحمه الله: « لم يثبت أن النبي ﷺ صدق كاذباً»[2].

ومصداق هذا قول الله عز وجل: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ٦١]، قال الألوسي رحمه الله في تفسيرها: «المراد أنه ﷺ يسمع قول المؤمنين الخلص ويصدقهم ولا يصدق المنافقين وإن سمع قولهم»[3]، فالنبي ﷺ معصوم من تصديق الكاذب ولا يقره عليه، فدل هذا على صدق حديث الجساسة بإقراره قول تميم الداري رضي الله عنه.

أما عن مكان هذه الجزيرة فقد توافرت الأدلة على بيان جهتها، من ذلك:

١. حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في خبر الجساسة والدجال، وفي آخره أن رسول الله ﷺ قال: (ألا إنه في بحر الشام أو بحر اليمن، لا بل من قبل المشرق ما هو، من قبل المشرق ما هو، من قبل المشرق ما هو). [وأومأ بيده إلى المشرق]. قالت: «فحفظت هذا من رسول الله ﷺ»[4].

٢. وجاء أنه ﷺ قال: (بل هو في بحر العراق، بل هو في بحر العراق، يخرج حين يخرج من بلدة يقال لها: أصبهان، من قرية من قراها يقال لها: رستقاباد، يخرج حين يخرج على مقدمته سبعون ألفا عليهم السيجان، معه نهران: نهر من ماء، ونهر من نار، فمن أدرك منكم ذلك، فقيل له: ادخل الماء؛ فلا يدخل فإنه نار، وإذا قيل له: ادخل النار؛

---

(١) ينظر مقال: شبهات حول السنة، على هذا العنوان:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=73995

(٢) الأنوار الكاشفة ص١٣٤.

(٣) روح المعاني (٥/٣١٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، (٤/٢٢٦١)، رقم الحديث: (٢٩٤٢).

فليدخلها؛ فإنها ماء)[1].

٣. وجاء أنه ﷺ قال: (إن يخرج وأنا فيكم كفيتموه وإن يخرج بعدي فإن ربكم عز و جل ليس بأعور إنه يخرج من يهودية أصبهان حتى يأتي المدينة فينزل ناحيتها ولها يومئذ سبعة أبواب على كل نقب منها ملكان فيخرج إليه شرار أهلها حتى يأتي الشام مدينة فلسطين بباب لد)[2].

٤. عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال حدثنا رسول الله ﷺ: (أن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة)[3].

٥. عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «يخرج الدجال من كوثى»[4].

٦. عن العريان بن الهيثم؛ قال: «دخلت على يزيد بن معاوية، فبينا نحن عنده جلوس؛ إذ أتاه رجل، فأخذ مرفقته، فاتكأ عليها. قلنا: ما هذا؟ قال بعضهم: هذا عبد الله بن عمرو. قال بعضنا: يا عبد الله بن عمرو! إنا لنحدث عنك أحاديث. قال: إنكم معاشر أهل العراق تأخذون الأحاديث من أسافلها ولا تأخذونها من أعاليها. وذكروا الدجال، فقال: بأرضكم أرض يقال لها: كوفا ذات سباخ ونخل؟ قلنا: نعم. قال: فإنه يخرج منها»[5].

وهذان الأثران الأخيران عن عبد الله بن عمرو وابن مسعود رضي الله عنهما يخالفان ما تقدم من الأحاديث الدالة على أن الدجال يخرج من خراسان من يهودية أصبهان، وما في الأحاديث المرفوعة هو المعتمد.

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (٥٤/٢)، رقم الحديث: (١٢٧١)، وقال عنه الهيثمي رحمه الله في مجمع الزوائد (٦٥٣/٧) : «فيه سيف بن مسكين وهو ضعيف جدا».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، (١٥/٤١)، رقم الحديث: (٢٤٤٦٧)، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٥١/٧): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير الحضرمي بن لاحق وهو ثقة».

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (١٩٠/١)، رقم الحديث: (١٢)، وقال عنه الحاكم في مستدركه (٥٢٧/٤): « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، (٥٠٠/٧)، رقم الأثر: (٣٧٥٣٨).

(٥) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد، (٦٧٠/٧)، رقم الأثر: (١٢٥٤٩)، وقال عنه: « رجاله ثقات».

ويحتمل أن يكون مراد ابن مسعود وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن الدجال يكون طريقه في خروجه على أرض العرب من جهة كوثى؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: (إنه خارج خلة بين الشام والعراق)[1]»[2].

رابعًا: يمكن الإجابة على بقية ما زعموا أنه مشكل وغريب من الأحاديث، بالإجابات التالية:

١- حديث اللوح المحفوظ:

قال ابن عباس رضي الله عنه: «إن الله خلق لوحًا محفوظًا من درة بيضاء دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، عرضه ما بين السماوات والأرض ينظر فيه كل يوم نظرة ويحيي ويميت، ويعز ويذل ويفعل ما يشاء»[3].

الإجابة عن شبهة مخالفته للعقل:

أجاب عنها أبو شهبة فقال: «أنه لم يصح عن النبي ﷺ في تفصيل ذلك حديث مرفوع، وإنما هي آثار عن بعض الصحابة والتابعين، والواجب أن نؤمن بوجود اللوح المحفوظ، وأن الله دون فيه كل ما كان وما يكون. أما ما وراء ذلك مما ورد في وصفه وكيفيته والقلم الذي كتب به فلا، والأقرب فيما ورد عن ابن عباس وغيره في هذا أنه من الإسرائيليات التي أخذت عن أهل الكتاب، ورويت لغرابتها، ولاسيما وأنه ليس في القرآن ما يصدقها ولا ما يكذبها فبقيت روايتها على أصل الإباحة، وقد فصلت فيما سبق موقف الإسلام مما ذكر عن بني إسرائيل فارجع إليه، على أنه ليس في الحديث على فرض ثبوته ما يستشكل، وقدرة الله صالحة لكل شيء»[4].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفت وما معه، (٢٢٥٠/٤)، رقم الحديث: (٢٩٣٧).

(٢) ينظر: إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة (٤٠٩/٢).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، (٢٦٠/١٠)، رقم الحديث: (١٠٦٢٧)، وأخرجه الحاكم في المستدرك، (٥١٦/٢)، رقم الحديث: (٣٧٧١)، وقال عنه: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٤) دفاع عن السنة ص٢٠٧.

٢- حديث سجود الشمس:

عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: (أتدري أين تذهب؟)، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد، فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [سورة يس:٣٨])[١].

الإجابة عن شبهة مخالفته للعقل:

هذا الحديث لا إشكال فيه، إذ يمكن حمل معنى السجود في الحديث على أحد أمرين:

الأول: ليس المراد بسجود الشمس هو ما يرد على الذهن من معنى السجود الذي أمر به الإنسان حال الصلاة، بالأعضاء السبعة، بل يرجع فيه إلى التعريف اللغوي للسجود، فهو أعم من صورة سجود الصلاة، ويراد به الخضوع[٢]، ومصداق هذا قول الله عز وجل: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلۡجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٞ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾ [سورة الحج:١٨]، قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: «يخبر تعالى أنه المستحق للعبادة وحده لا شريك له، فإنه يسجد لعظمته كل شيء طوعا وكرها وسجود يختص به»[٣].

الثاني: قد يقال بأن سجود الشمس داخل في معنى المجاز لا معنى الحقيقة الشرعية، وعلى هذا سار أبو شهبة في الرد على هذه الشبهة بقوله: «لو حمل على المجاز المستساغ لظهر ما فيه من سر وبلاغة، فسجود الشمس المراد به خضوعها وسيرها طبق إرادته، وعدم تأبيها عن النظام الدقيق المحكم الذي فطرها الله عليه، واستمرارها عليه من غير انقطاع ولا فتور. ومثل هذا الحديث يقصد به حث الخلق على الخضوع والإذعان لله رب العالمين، فإذا كانت الشمس

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، (١٠٧/٤)، رقم الحديث: (٣١٩٩).

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة (سجد)، (٢٠٤/٣).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٠٣/٥).

على عظمها في غاية الخضوع لله فما أجدر الإنسان المخلوق الضعيف -وبخاصة عابدوها- بالخضوع لله والإيمان به، ومثل هذا الأسلوب سائغ شائع»[1].

فهذا الحديث لا يخالف صريح العقل إنما قد يخالف ما اعتاد عليه العقل وألفه، وهذا ليس معياراً تقاس بها الممكنات في العقل فضلاً عن الممكنات في الشرع؛ لأن الله سبحانه على كل شيء قدير[2].

٣- حديث الشياطين المسجونة:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أنه قال: «إن في البحر شياطين مسجونة، أوثقها سليمان، يوشك أن تخرج، فتقرأ على الناس قرآنا»[3].

الإجابة عن شبهة مخالفته للعقل:

هذا الحديث لا يحيله العقل، إذ أن أمور الشياطين والجن من الغيبيات التي لا يدركها العقل لقصوره، إلا أنه قد يقال بأن هذا الحديث يأخذ حكم الوقف على عبدالله بن عمرو بن العاص، وذلك لأن قول الصحابي في الأمور الغيبية له حكم الرفع إلى النبي ﷺ ما لم يكن معروفًا بالأخذ من أهل الكتاب، وراوي هذا الحديث كان يأخذ منهم[4]، وفي هذا قال ابن حجر رحمه الله: «إلا أنه يستثنى من ذلك [أي: من أخذ حكم الرفع لقوله] ما كان المفسر له من الصحابة ﷺ من عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص؛ فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثير من كتاب أهل الكتاب فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ ولا تحدثنا عن الصحيفة، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور

---

(١) دفاع عن السنة ص٥٠.

(٢) ينظر: مقال: رفع اللبس عن حديث سجود الشمس،، على هذا العنوان:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=80836

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، (١/١٢).

(٤) ينظر: دفاع عن السنة ص٢٠٨.

التي قدمنا ذكرها الرفع، لقوة الاحتمال»[1].

٤- حديث العجوة من الجنة وكونها دواء:

عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر)[2].

وجاء عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ : (العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم)[3].

قال أحمد أمين:

« ولم نظفر منهم في هذا الباب[يقصد من علماء الحديث في نقد المتن] بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري نفسه ﷺ على جليل قدره ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهد التجريبية على أنها غير صحيحه لاقتصاره على نقد الرجال... [وذكر حديث (من اصطبح كل يوم سبع تمرات...)[4]]»[5].

وقال ابن خلدون ﷺ:

«والطّبّ المنقول في الشّرعيّات من هذا القبيل وليس من الوحي في شيء وإنّما هو أمر كان عاديّا للعرب»[6].

الإجابة عن شبهة مخالفته للعقل:

من تخريج الأحاديث السابقة يتضح صحة سند هذا الحديث، وإذا صح سنده ينبغي التثبت قبل إنكار متنه، وعند التأمل فيه يمكن القول أن هذا الحديث من الأمور الغيبية التي

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٥٣٢- ٥٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب العجوة، (٧/٨٠)، رقم الحديث: (٥٤٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب الكمأة والعجوة، (٤/٤٠٠)، رقم الحديث: (٢٠٦٦)، وقال عنه :: «هذا حديث حسن غريب»، وأخرجه أحمد في مسنده، (١٤/٣٠٤)، رقم الحديث: (٨٦٦٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الدواء بالعجوة للسحر، (٧/١٣٨)، رقم الحديث: (٥٧٦٨).

(٥) فجر الإسلام ص(٢١٧-٢١٨).

(٦) تاريخ ابن خلدون (١/٦٥١).

اختصها الله لهذا النبات، ولا مانع في العقل يؤدي إلى القول بإنكاره، فكما اختص الله بعض الأراضي ببركات وبعض الأشخاص بذلك، فكذلك بعض الأطعمة قد يختصها الله ببعض الفضل لا يشاركه غيره فيها، وهذا وقد أثبته بعض أهل الطب، كما ورد أن الأبحاث العلمية التي أجريت أخيراً بالمركز القومي للبحوث، أثبتت أن البلح غذاء كامل، ويفيد في وقاية الجسم وعلاجه من أمراض العيون وضعف البصر، وعلاج الأمراض الجلدية كالبلاجرا، وأمراض الأنيميا وحالات النزيف، ولين العظام، والبواسير، ويساعد المرأة الحامل على الولادة بسهولة، صرح بذلك الدكتور عبد العزيز شرف المشرف على وحدة بحوث الأدوية بالمركز القومي للبحوث وأضاف قائلاً: إن الأبحاث أثبتت كذلك أن البلح يعادل اللحم في قيمته الغذائية، ويتفوق عليه بما يعطيه من سعرات حرارية، ومواد معدنية وسكرية، وذلك بالإضافة إلى أنه غني بالكالسيوم والفسفور والحديد، ويحتوي على غالبية الفيتامينات المعروفة[1].

قال ابن القيم رحمه الله : «هو من أكثر الثمار تغذية للبدن بما فيه من الجوهر الحار الرطب، وأكله على الريق يقتل الدود، فإنه مع حرارته فيه قوة ترياقية، فإذا أديم استعماله على الريق، خفف مادة الدود، وأضعفه وقلله، أو قتله، وهو فاكهة وغذاء، ودواء وشراب وحلوى»[2].

وإن أنكره بعض أهل الطب، إلا أن ذلك لا يعني إنكار الحديث وصحة ما جاء به، وفي هذا يقول المازري رحمه الله: «هذا مما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاقتصار على هذا العدد الذي هو السبع ولا على الاقتصار على هذا الجنس الذي هو العجوة»[3].

أما علاج التمر للسحر فيمكن القول:

بما أن السحر «مرض نفسي، وأنه يحتاج إلى علاج نفسي، وأن الإيحاء النفسي له أثر كبير

---

(١) جاء في جريدة الأهرام تحت عنوان: البلح علاج لأمراض العيون والجلد والأنيميا والنزيف ولين العظان والبواسير ويساعد على الولادة بسهولة، نقلًا من مقال: حقائق طبية أشارت إليها أحاديث نبوية في أن التمر وقاية من السم والسحر، على العنوان: http://www.startimes.com/?t=31768018 .

(٢) زاد المعاد (٤/٢٦٨).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/٢٤٠).

في شفاء المرضى بمثل تلك الأمراض، وإذا أخذنا العجوة إلى أنها مغذية، مفيدة للجسم مقوية للبنية، قاتله للديدان قاضية على تعفن الفضلات، وإنها من عجوة المدينة؛ مدينة النبي ﷺ، وأن هذا العلاج وصفة النبي ﷺ، وهو الذي لا ينطق عن الهوى. لا شك في أن ذلك يحدث أثراً طيباً في نفس المسحور، وقد أثبت الطب أثر التخيل والوهم والإيحاء النفسي في كثير من الأمراض، شفاءً أو إصابة، أفليس ذلك من شأنه ألاَّ نتسرع في تكذيب الحديث، مادام من الممكن تخريجه على وجه معقول؟»[1].

فهذا الحديث وأمثاله لو قاله أحد الأطباء القدماء أو أحد الحكماء، لتلقاه عنهم أطباؤنا بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والظن والتخمين، فمن كلامه حق ويقين أولى بالقبول والاستسلام وهو الموحى إليه؟.

وهل ادعى أحد أن الطب انتهى إلى غايته، أو أنه اكتشف كل خاصة لكل من المأكولات والمشروبات، والنباتات والثمار التي في الدنيا؟! فبأي حق ينكر وقد ثبت الحديث بسند صحيح، وقد جربه كثير من الناس وظهر صدقه![2].

٥- أحاديث المهدي:

زعم بعض المشككين في السنة النبوية أن أحاديث خروج المهدي –عليه السلام– مختلقة مكذوبة، ومن هذه الأحاديث:

١. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض ظلمًا وجورًا وعدوانًا ثم يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وعدوانًا)[3].

٢. عن أم سلمة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: (المهدى من عترتي من ولد فاطمة)[4].

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣١٥.

(٢) ينظر: زاد المعاد (٩٢/٤)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣١٥.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، (٤١٦/١٧)، رقم الحديث: (١١٣١٣)، وأخرجه الحاكم في المستدرك، (٥٥٦/٤)، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المهدي، (١٧٣/٤)، رقم الحديث: (٤٢٨٦)، وأخرجه الحاكم في المستدرك،

٣. عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث وتخرج الأرض نباتها ويعطى المال صحاحًا وتكثر الماشية وتعظم الأمة يعيش سبعًا أو ثمانيًا [يعني حججًا])[١].

٤. عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل من أهل بيتي يوطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي[٢] فيملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا)[٣].

فقال أبو رية: «مما يبدو من مشكلات الرواية تلك الأحاديث المختلفة التي جاءت في كتب السنة المشهورة عند الجمهور عن المهدي المنتظر، والتي تذكر أنه يخرج في آخر الزمان ليملأ الدنيا عدلًا كما ملئت جورًا»[٤].

وطعن ابن خلدون رحمه الله أحاديث المهدي في مقدمته[٥].

الجواب عن هذه الشبهة:

يمكن الإجابة عندها ابتداءً بذكر نصوص العلماء في إثبات حقيقة المهدي:

١. قال العقيلي رحمه الله: «وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد»[٦].

٢. وقال الآبري رحمه الله: «وقد تواترت الأخبار واستفاضت [عن رسول الله ﷺ] بذكر المهدي وأنه من أهل بيته وأنه يملك سبع سنين وأنه يؤم الأرض عدلًا، وأن عيسى يخرج فيساعده على قتل الدجال وأنه يؤم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه»[٧].

(٤/٥٥٦)، وسكت عنه.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، (٤/٥٥٨)، وقال عنه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) يعني اسمه: محمد بن عبدالله، وهذا في رد على الرافضة الذين يزعمون أن اسمه محمد بن الحسن العسكري.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المهدي، (٤/١٧٣)، رقم الحديث: (٤٢٨٤)، وأخرجه الحاكم في المستدرك، (٤/٤٤٢)، وسكت عنه.

(٤) أضواء على السنة المحمدية ص٢٠٥.

(٥) تاريخ ابن خلدون (١/٣٨٩).

(٦) الضعفاء (٢/٣٧٥).

(٧) مناقب الشافعي ص٩٥.

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة رسول الله ﷺ»[1].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره»[2].

وقال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد كثرت الأقوال في المهدي حتى قيل لا مهدي إلا عيسى، والصواب الذي عليه أهل الحق أن المهدي غير عيسى وأنه يخرج قبل نزول عيسى عليه السلام، وقد كثرت بخروجه الروايات حتى بلغت حد التواتر المعنوي وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم»[3].

إلى غير ذلك من أقوال العلماء الذين أطبقوا على صحة الاحتجاج بالأحاديث الواردة في شأن المهدي المنتظر، وأنها متواترة تواترًا معنويًا، فالواجب المتعيّن الرجوع في الحكم على الحديث صحة وضعفًا إلى أهل الحديث، وتقليدهم في ذلك دون غيرهم ممن لم يشمّ رائحة هذا العلم الشريف[4].

٦- أحاديث الدجال:

أنكر بعض المشككين في صحة السنة النبوية أحاديث المسيح الدجال، والتي منها:

١. ما جاء في صفته عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: (بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة، فإذا رجل آدم سبط الشعر بين رجلين ينطف رأسه ماء، فقلت من هذا؟ قالوا: ابن مريم، فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا الدجال أقرب الناس به شبهاً ابن قطن [رجل من خزاعة])[5].

٢. ما جاء في مكان خروجه قوله ﷺ من حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الدجال يخرج من أرض

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٢٢/٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢٥٤/٨).

(٣) لوامع الأنوار البهية (٨٤/٢).

(٤) ينظر: المهدي ص٩٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، (٦٠/٩)، رقم الحديث: (٧١٢٨).

بالمشرق يقال لها خراسان، يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة)[1].

٣. ما جاء في أتباعه قوله ﷺ فيما جاء عن أنس رضي الله عنه: (يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفا عليهم الطيالسة)[2].

٤. ما جاء في فتنته قوله ﷺ فيما جاء عن حذيفة رضي الله عنه: (الدجال أعور العين اليسرى جفال الشعر معه جنة ونار فناره جنة، وجنته نار)[3]، وعن حذيفة رضي الله عنه أيضًا حديث: (لأنا أعلم بما مع الدجال منه معه نهران يجريان أحدهما رأي العين ماء أبيض والآخر رأي العين نار تأجج فإما أدركن أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً وليغمض ثم ليطأطئ رأسه فيشرب منه فإنه ماء بارد)[4].

وهذا التشكيك مصداق قول النبي ﷺ: (ألا وإنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم وبالدجال وبالشفاعة وبعذاب القبر وبقوم يخرجون من النار بعدما امتحشوا)[5].

وممن شكك في صحة هذه الأحاديث محمد عبده كما نقله عنه تلميذه رشيد رضا في تفسيره، بقوله: «وسئل عن المسيح الدجال وقتل عيسى له، فقال: إن الدجال رمز للخرافات والدجل والقبائح التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها والأخذ بأسرارها وحكمها»[6].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب من أين يخرج الدجال، (٤/٥٠٩)، رقم الحديث: (٢٢٣٧)، وقال عنه: «وهذا حديث حسن غريب».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في بقية أحاديث الدجال، (٤/٢٢٦٦)، رقم الحديث: (٢٩٤٤).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في ذكر الدجال وصفته وما معه، (٤/٢٢٤٨)، رقم الحديث: (٢٩٣٤).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في ذكر الدجال وصفته وما معه، (٤/٢٢٤٩)، رقم الحديث: (٢٩٣٤).

(٥) أخرجه أحمد في مسنده، (١/٢٩٦)، رقم الحديث: (١٥٦)، قال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٤٢٢): « وفيه علي بن زيد وهو سيئ الحفظ، وبقية رجاله ثقات».

(٦) تفسير المنار (٣/٢٦١).

وكذلك ابن خلدون وأبو رية فقد طعنوا في صحتها، وأدخلوها ضمن الأخبار الغريبة[1].

الإجابة عن هذه الشبهة:

أحاديث الدجال صحيحة ثابتة متواترة، وقد نصّ على هذا العلماء، فيبطل بهذا قولهم إنها من الخرافات –تنّزه قول النبي ﷺ عن هذا الوصف–، بل وقد ذكر الدجال في القرآن ضمن الآيات التي في قوله جل وعلا : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [سورة الأنعام: ١٥٨]، وتكفل النبي ﷺ ببيان هذا الإجمال في سنته ، فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (ثلاثٌ إذا خرجن لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها والدجال ودابة الأرض)[2].

وممن نص على التواتر الكتاني رحمه الله فقال: «والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة ، وكذا الواردة في الدجال ، وفي نزول سيدنا عيسى ابن مريم عليه السلام»[3].

وقال المعلمي رحمه الله: «فأما ذكره الدجال فمتواتر قطعاً، ومن اطلع على ما في صحيح البخاري وحده علم ذلك»[4].

وقال القاضي عياض رحمه الله في إثبات وجوده: «هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى؛ من إحياء الميت الذى يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، وجنته وناره ونهريه، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسى ﷺ، ويثبت الله

---

(١) ينظر: تاريخ ابن خلدون (٣٨٨/١)، أضواء على السنة المحمدية ص٢١٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، (١٣٧/١)، رقم الحديث: (١٥٨).

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر (٢٢٩/١).

(٤) الأنوار الكاشفة ص٢٣٣.

الذين آمنوا هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافًا لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة، وخلافًا للبخاري المعتزلي وموافقيه من الجهمية وغيرهم في أنه صحيح الوجود، ولكن الذى يدعى مخارف وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقا لم يوثق بمعجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وهذا غلط من جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة»[1].

(١) شرح النووي على مسلم (١٨/٥٨).

المبحث الثامن: شبهة الطعن في رواة الأحاديث

طريق الثقة بالحديث يبدأ من خيط السند، فإن صح سنده صح متنه غالبًا، وإن أصاب السند علة من انقطاع أو إرسال أو جهالة ضعف قبول المتن إن لم يصح من طريق آخر، أو لم يجد له شاهدًا يقويه، ومن هنا بدأ المشككون في السنة النبوية بالعمل على هدم الثقة بالسنة والعمل بها عن طريق الطعن في سندها ورواتها، وطريق الطعن عند هؤلاء كان جلّه في صحابة النبي ﷺ، وكذلك فيمن نقل عنهم؛ من التابعين ومن بعدهم، ومن هذا ما قاله أحمد أمين: «ويظهر أن هذا الوضع حدث حتى في عهد الرسول، فحديث: (من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)[1]، يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة حدثت زوّر فيها على الرسول، وبعد وفاته ﷺ كان الكذب عليه أسهل»[2].

ومن أكثر من طعنوا فيه من الصحابة ﷺ هو أكثر من نقل عن النبي ﷺ سنته؛ وهو: الصحابي أبي هريرة ﷺ، وكان قصارى ما وجهوه إليه من مطاعن:

١. أنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، «فكان يعتمد في روايته على ذاكرته، ويظهر أنه لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله ﷺ بل يحدث عن رسول الله بما أخبره به غيره، فقد روى مرة أن رسول الله قال: (من أصبح جنبًا فلا صوم له)، فأنكرت ذلك عائشة وقالت: كان رسول الله يدركه الفجر في رمضان وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم، فلما ذكر ذلك لأبي هريرة قال: إنها أعلم مني، وأنا لم أسمعه من النبي ﷺ وسمعته من الفضل بن عباس[3]»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، (٣٣/١)، رقم الحديث: (١٠٧).

(٢) فجر الإسلام ص٢١١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٤٣/٤٤)، رقم الحديث: (٢٦٦٣٠)، بلفظ مقارب، وهو: «عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال سمعت أبا هريرة يقول" قال رسول الله ﷺ: (من أدركه الصبح جنبًا فلا صوم له)، قال: فانطلقت أنا وأبي فدخلنا على أم سلمة وعائشة فسألناهما عن ذلك، فأخبرتنا: أن رسول الله ﷺ كان يصبح جنبا من غير حلم ثم يصوم، فلقينا أبا هريرة فحدثه أبي فتلون وجه أبي هريرة، ثم قال: هكذا حدثني الفضل بن عباس، وهن أعلم».

(٤) فجر الإسلام ص٢٣٦.

٢. أن إسلامه تأخر إلى العام السابع من الهجرة[١].

٣. أن بعض الصحابة ﷺ ردوا روايته كابن عباس وعائشة ﷺ، قال أحمد أمين: «فقد روى أن أبا هريرة روى حديث: (من حمل جنازة فليتوضأ) فلم يأخذ ابن عباس بخبره، وقال: لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة! وكذلك روى أنه حدّث بحديث جاء في الصحيحين وهو: (متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)[٢]، فلم تأخذ به عائشة، وقالت: كيف تصنع بالمهراس[٣]!»[٤].

٤. أنه كان يضع الحديث، وكذلك الوضّاع انتهزوا فرصة إكثاره؛ فزوروا عليه أحاديث لا تعد[٥].

٥. أنه كان مريضًا بالصرع، وكان خفيف العقل، ولم يصحب النبي ﷺ إلا لشبع بطنه، وقد صرّح بهذا في قوله: «إنكم تزعمون أني أكثر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموعد أني كنت امرأ مسكينا أصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ملء بطني»[٦]، «وسجل التاريخ أنه كان أكولًا نهمًا يطعم كل يوم في بيت النبي، أو في بيت بعض أصحابه حتى كان بعضهم ينفر منه»[٧]!.

ويقول أبو ريّة في الطعن في حديث هذا الصحابي الجليل: «ولولا أن هذه الكثرة البالغة — بفضل ثقة الجمهور بها– قد استفاضت في كتب الحديث، وأخذت مكان الاعتبار والتصديق

---

(١) أضواء على السنة النبوية ص١٩١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترًا، (٤٣/١)، رقم الحديث: (١٦٢)، بلفظ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده)، وأخرجها مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثًا، (٢٣٣/١)، بلفظ: (إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يده)، وبلفظ: (إذا استيقظ أحدكم فليفرغ على يده ثلاث مرات قبل أن يدخل يده في إنائه، فإنه لا يدري فيم باتت يده)، ولم أجد تخريجًا في الصحيح للفظ المذكور في قول أحمد أمين.

(٣) المِهْراس: «صخرة منقورة تسع كثيراً من الماء وقد يُعْمل منه حياض للماء». لسان العرب، مادة (هرس)، (٢٤٧/٦).

(٤) فجر الإسلام ص٢١٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق ص٢٢٠، أضواء على السنة المحمدية ص١٧٦.

(٦) أخرجه أحمد في مسنده، (٢١٩/١٢)، رقم الحديث: (٧٢٧٥).

(٧) أضواء على السنة المحمدية ص١٧٠.

من قلوب المسلمين، وسيطرت على عقولهم وأفكارهم، وجعلوها من عامة دينهم، على ما فيها من مشكلات تحار فيها عقول المؤمنين، وشبهات وخرافات تتخذ مطاعن على الدين، وأسانيد يتكأ عليها في إثبات الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها من الملل والمحل؛ لولا ذلك كله ما جرى بذا البحث قلمنا...»[1].

والهدف من هذه المطاعن، إسقاط أكثر الرواة سماعًا من النبي ﷺ ليسري هذا الإسقاط من إسقاط الراوي إلى إسقاط المروي![2].

الإجابة عن هذه الشبهة:

لقد سعى أصحاب الفكر الدخيل النيل من إحدى أهم خزائن العلم النبوي الشريف ، فأثاروا حوله الشبهات بما استطاعوا، والناقد البصير العارف بسيرة أبي هريرة الصحيحة يعلم قطعًا بطلان ما زعمه المبطلون، وما أثاروه من

شبه عليه رضي الله عنه، ويمكن أن يجاب على تلك الشبه بالتفصيل فيقال:

أولًا: أن ما ذكروه من أنه كان يعتمد في روايته على ذاكرته، ويظهر أنه لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله ﷺ بل يحدث عن رسول الله بما أخبره به غيره، فهذا مما لم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه، وإنما هو صنيع كل من روى الحديث من صحابة رسول الله ﷺ ، ما عدا من كان يكب عن النبي ﷺ في صحيفة أمثال عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وقد سبق بيان هذا في الحديث عن تدوين السنة.

وأما عن عدم اقتصاره في التحديث على ما سمعه، بل يحدّث عما أخبره به غيره، فهذا الفعل أيضًا لم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه، بل شاركه فيه صغار الصحابة ومن تأخر إسلامه، أمثال: ابن عمر وابن عباس والبراء وغيرهم رضي الله عنهم؛ وذلك لما ثبت عندهم من عدالة الصحابي وصدقه، فلم يجدوا حرجًا في هذا الفعل، وهذا ما يسمى عند العلماء بمرسل الصحابي، والوقائع التي تشهد على هذا الصنيع كثيرة، ومن رام ذلك فعليه بكتب السنة[3].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص١٦٨.

(٢) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٣٠، الشبهات الثلاثون ص١٠٠.

(٣) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٣٨.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ : «ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه : مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، ولأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم»[1].

ثانيًا: يمكن الرد على شبهتهم بأن إسلامه تأخر إلى العام السابع من الهجرة؛ ولعل الصحيح أنه هاجر في هذه السنة، أما إسلامه فقد أسلم قبلها بسنوات، ومما يدل على هذا ما ذكر ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة الطفيل بن عمرو، من أنه أسلم قبل الهجرة ولما عاد إلى قومه بعد إسلامه [أي: قوم أبي هريرة] دعاهم إلى الإسلام فلم يجبه إلا أبوه وأبو هريرة، فهذا تصريح بزمن إسلام أبي هريرة وأنه قبل السنة السابعة بسنوات[2].

فإسلامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيح سابق، خالصًا لوجه الله كإسلام من سبقه من الصحابة جميعًا، سمع بالحق فدان به وقام بشعائره، حتى قدم على الهجرة في السنة السابق[3].

ثالثًا: أما عن ما ذكره أحمد أمين من الوقائع التي تدل على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كان يضع بعضهم بعضًا موضع النقد، فهذا غير صحيح، بل كل ما حصل بينهم إنما هو من باب النقاش العلمي المحض، المبني على اختلاف النظر وتفاوت المرتبة في الاستنباط والاجتهاد، أو على نسيان أحدهم الحديث، وتذكر الآخر له، وليس ذلك ناشئًا عن شك أو ريبة أو تكذيب أحدهما للآخر، فأما الحديث الأول الذي ذكره فلم أجده بهذا النص في كتب السنة والمسانيد، ولا في كتب الفقه والخلاف، ولو ثبت الحديث وهذه الحادثة لما أغفلوا النص عليها.

بل الموجود خلاف هذا، فقد جاء في سنن الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ : «عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: (من غسله الغسل ومن حمله الوضوء) [يعني: الميت]، قال: وفي الباب عن علي وعائشة. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن، وقد روي هذا عن أبي هريرة

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص٣١.

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥٢٢/٣).

(٣) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٠.

موقوفًا، وقد اختلف أهل العلم في الذي يغسل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسل ميتًا فعليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك بن أنس: استحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبًا، وهكذا قال الشافعي. وقال أحمد: من غسل ميتًا أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه. وقال إسحاق: لابد من الوضوء، قال: وقد روي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت»[1].

فعلى هذا لم ينفرد أبو هريرة رضي الله عنه برواية الحديث، بل رواه غيره كعلي وعائشة رضي الله عنهما، ولا أثر لردّ ابن عباس رضي الله عنه، إذ لو ثبت لنقل كما نقل غيره، مما رد فيه بعض الصحابة على بعض.

وعلى فرض صحة الواقعة وثبوت رد ابن عباس، فليس معناه التكذيب، ولا الطعن؛ بل هو خلاف في فهم الحديث وفقهه، فأبو هريرة رضي الله عنه أوجب الوضوء عملًا بالظاهر، وابن عباس رأى أن الوجوب غير مراد بل هو محمول على الندب، ولذا قال: لا يلزمنا الوضوء، وكل منهما صحابي جليل فقيه مجتهد، فلا حرج في اختلافهما في فهم الحديث والاستنباط منه[2].

وهذا ما ورد في كتب الصحاح؛ فلم تذكر إنكار عائشة رضي الله عنها عليه، ولكنها ذكرت المسألة على أن أبا هريرة استفتي في صوم من أصبح جنبًا فأفتى بأنه لا صوم له، فاستفتيت عائشة وأم سلمة فيها فأفتوا بصحه صومه، فلما قيل ذلك لأبي هريرة رجع عن فتواه وقال: «هما أعلم مني»، فالواقعة واقعة فتوى، أفتى كل واحد منهما بما علمه[3].

أما عن الحديث الثاني، فلا يصح ما نقل من رد عائشة رضي الله عنها بقولها: «ماذا نصنع بالمهراس»، فهذا لم يصح في كتب الحديث، ولا ذكر له فيها، وعلى فرض صحته؛ فتكون المسألةة خلافًا في فهم الحديث، فأبو هريرة رضي الله عنه يرى وجوب غسل اليدين، وعائشة وابن عباس رضي الله عنهما لا يريان ذلك، وليس في الأمر تكذيب ولا شك[4].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب الغسل من غسل الميت، (٣/٣١٨)، رقم الحديث: (٩٩٣).

(٢) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٣٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص ٣٤٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق ص (٣٣٣-٣٣٤).

رابعًا: أما زعمهم من أنه «كان يضع الحديث، وكذلك الوضّاع انتهزوا فرصة إكثاره؛ فزوروا عليه أحاديث لا تعد»؛ وعلة زعمهم في وضعه ﷺ للحديث؛ هو كثرة ما نقل ﷺ من سنة نبينا ﷺ، وقد نقل ابن كثير رحمه الله أن أبا هريرة ﷺ «أقبل عليه مروان مغضبًا فقال: يا أبا هريرة إن الناس قد قالوا إنك أكثرت على رسول الله ﷺ الحديث، وإنما قدمت قبل وفاة النبي ﷺ بيسير، فقال أبو هريرة: نعم ! قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر سنة سبع، وأنا يومئذ قد زدت على الثلاثين سنة سنوات، وأقمت معه حتى توفي، أدور معه في بيوت نسائه وأخدمه، وأنا والله يومئذ مقل، وأصلي خلفه وأحج وأغزو معه، فكنت والله أعلم الناس بحديثه، قد والله سبقني قوم بصحبته والهجرة إليه من قريش والأنصار، وكانوا يعرفون لزومي له فيسألوني عن حديثه، منهم عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فلا والله ما يخفى علي كل حديث كان بالمدينة، وكل من أحب الله ورسوله، وكل من كانت له عند رسول الله ﷺ منزلة، وكل صاحب له»[1].

«ولا شك في أن للمفرغ للشيء، المهتم به، المتتبع له، يجتمع له من أخباره والعلم به في أمد قليل مالا يجتمع لمن لم يكن كذلك، ونحن نعلم من أحوال بعض التلاميذ مع أساتيذهم ما يجعل بعضهم على تأخره في التلمذة والصحبة مصدرًا موثوقًا لكل أخبار أستاذه ما دق منها وما جل، وقد يخفى من ذلك على كبار تلاميذه وقدمائهم ما لا يشكون معه في صدق ما يحدثهم به متأخرهم صحبة وتلمذة. فأي غرابة في هذا الموضع؟ المهم عندنا هو الصدق، وصدق أبي هريرة لم يكن محل شك عند إخوانه من الصحابة ولا عند معاصريه وتلاميذه من التابعين»[2].

أما عن التزوير عليه؛ فهذا مما لا يؤاخذ به، ولم يقتصر عليه، فكثير من الصحابة ﷺ وضع عليهم، وعلى الناظر الرجوع للسند والنظر فيه، ومن ثم الحكم عليه، والله أعلم.

خامسًا: قولهم: «أنه كان مريضًا بالصرع، وكان خفيف العقل، ولم يصحب النبي ﷺ إلا لشبع بطنه».

---

(١) البداية والنهاية (٨/١١٦).

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٧٨.

فما زعموه من صرعه قد فسره هو ﷺ فقال: «لقد رأيتني وإني لأخر فيما بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشيًا علي، فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي، ويرى أني مجنون، وما بي من جنون ما بي إلا الجوع»[1].

فجنونه ﷺ ليس مرضًا، وإنما لجوعه ﷺ.

أما خفة عقله! فهذا مما ظنوه من مزاحه ﷺ، فهو لم يكن جافًا قاسي الفؤاد، خشن الطباع، سيء المعشر، بل كان ﷺ طيب النفس، صافي السريرة، عرف بمزاحه، وهو خلف أكره الله به وحببه به إلى الناس جميعًا.

وما كان المزاح في دين الله مكروهًا ولا محرمًا، وقد كان النبي ﷺ يمازح أصحابه، ودواوين السنة شاهدة على هذا.

ومما ينقل عنه ﷺ من مزاحه أنه لما استخلفه مروان على المدينة، ركب الحمار وقد شد عليه برذعة، وفي رأسه خلبة[2] من ليف، يسير فيلقى الرجل فيقول: الطريق، قد جاء الأمير[3].

ويمر في السوق يحمل الحطب على ظهره —وهو يومئذ أمير لمروان– فيقول لثعلبة بن أبي مالك: أوسع الطريق للأمير يا ابن مالك، فيقول: يرحمك الله، يكفي هذا!. فيقول أبو هريرة ﷺ: أوسع الطريق للأمير والحزمة عليه[4].

فكان ﷺ يحب مداعبة أصحابه بلطف وأدب، دعابة تقبلها النفوس الطيبة، وترى فيها ما يجدد النشاط ويدخلها عليها السرور والحبور، فيروّح عن نفسه وعن غيره من غير أن يمسّ شعور الآخرين بما يسيء إليهم، فمن أنكر عليه ﷺ مزاحه فقد أنكر أمرًا من الدين مباحًا[5].

وهو على مزاحه هذا كان «من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم...، (١٠٤/٩)، رقم الأثر: (٧٣٢٤).

(٢) خلبة: بالضم هو ليف، ويطلق على الحبل المتخذ منه. ينظر: لسان العرب، مادة (خلب)، (٣٦٣/١).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٣٦/٤)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، (٣٧٢/٦٧).

(٤) أخرجه ابن كثير في البداية والنهاية (١٢٢/٨)، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، (٣٧٢/٦٧-٣٧٣).

(٥) ينظر: أبو هريرة راوية الإسلام ص٩٦.

على جانب عظيم»[1].

وما زعموه من أنه لم يصحب رسول الله ﷺ إلا من أجل شبع بطنه، وذكرهم للرواية التي نصّت على لفظة (أصحب)، فيقال: إن الروايات الصحيحة لا ذكر للصحبة فيها بل الملازمة والخدمة، منها رواية مسلم: «كنت رجلًا مسكينًا أخدم رسول الله على ملء بطني»[2].

ولم يكن ذلك في صدد الباعث له على صحبة النبي ﷺ كما زعموا! بل في صدد السبب الذي من أجله كان أكثر الصحابة حديثًا[3].

وقد أبان العلماء في شرح قول أبي هريرة رضي الله عنه «على ملء بطني»، من ذلك ما قاله النووي رحمه الله: «أي: ألازمه وأقنع بقوتي، ولا أجمع مالًا لذخيرة ولا غيرها، ولا أزيد على قوتي، والمراد من حيث حصل القوت من الوجوه المباحة، وليس هو من الخدمة بالأجرة»[4].

وقال ابن حجر رحمه الله: «أي: مقتنعًا بالقوت أي فلم تكن له غيبة عنه»[5].

وقد يقال في هذا أيضًا أن أبا هريرة رضي الله عنه «لم يتكلم عن إسلامه ولا هجرته ولا صحبته المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة، وإنما تكلم عن مزيته؛ وهي لزومه للنبي ﷺ دونهم، ولم يعلل هذه المزية بزيادة محبته، أو زيادة رغبته في الخير أو العلم أو نحو ذلك، مما يجعل له فضيلة على إخوانه، وإنما عللها على أسلوبه في التواضع بقول: «على ملء بطني»؛ فإنه جعل المزية لهم عليهم بأنهم أقوياء يسمعون في معاشهم وهو مسكين، وهذا والله أدب بالغ تخضع له الأعناق، ولكن أبا رية يهتبل تواضع أبي هريرة ويبدل الكلمة، ويحرف المعنى، ويركب العنوان على تحريفه ويحاول صرف الناظر عن التحري والتثبت بذكره رواية مسلم ليوهم أنه قد تحرى الدقة الباطنة، ويبنى على صنيعه تلك الدعوى الفاجرة»[6].

---

(١) البداية والنهاية (١١٨/٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، (١٩٣٩/٤)، رقم الحديث: (٢٤٩٢).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٣.

(٤) شرح النووي على مسلم (٥٣/١٦).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٢٨٩/٤).

(٦) الأنوار الكاشفة ص١٤٧.

أما عن زعمهم أنه كان أكولًا؛ فهذه لم ترد به رواية صحيحة في كتب السنة ودواوينها، وعلى فرض صحتها، فإن ذلك لا يضره ﷺ في عدالته وصدقه ومكانته[1].

ومما يدل على قبول الصحابة لكثرة مروياته ما رواه ابن كثير رحمه الله أن رجلًا سأل طلحة بن عبيدالله ﷺ ، فقال: «يا أبا محمد والله ما ندري هذا اليماني أعلم برسول الله ﷺ منكم، أم يقول على رسول الله ﷺ ما لم يسمع، أو ما لم يقل ؟ فقال طلحة: والله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم، إنا كنا قومًا أغنياء، لنا بيوتات وأهلون، وكنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار ثم نرجع، وكان هو مسكينًا لا مال له ولا أهل، وإنما كانت يده مع رسول الله ﷺ، وكان يدور معه حيث ما دار، فما شك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع»[2].

وما زعموه من «أن بعضهم كان ينفر منه! فهذا هو الكذب الصريح المعتمد، ونحن نتحداه [يعني: أبا رية] أن يأتينا برواية صحيحة معتمدة تثبت هذا، بل كان أبو هريرة ﷺ محبوبًا عند جميع المسلمين، استجاب الله فيه دعاء رسوله ﷺ كما روي ذلك في البخاري وغيره من كتب السنة»[3].

وهذا الطعن على أبي هريرة ﷺ غير جديد على أعداء الإسلام، وأعداء السنة النبوية، فقد جاء أن ابن خزيمة رحمه الله قد ردّ على من تكلم في أبي هريرة ﷺ، فكأنما هذا الرد نزل الآن في الرد على أحمد أمين وأبي رية وغيرهم، فقال رحمه الله:

«وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار؛ إما معطل جهمي، يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر فيشتمون أبا هريرة ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه؛ تمويهًا على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجي، يرى السيف على أمة محمد ﷺ، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع

---

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٦.

(٢) البداية والنهاية (١١٧/٨).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٣٦٧.

أخبار أبي هريرة ﵁ عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري، اعتزل الإسلام وأهله، وكفّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه وأخباره تقليدًا بلا حجة ولا برهان كلم في أبي هريرة ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه، وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخبارًا لم يفهموا معناها»[1].

---

(١) المستدرك (٣/٥١٣).

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات،

في ختام هذا البحث يمكن أن يوجز بذكر كلمة لطيفة بليغة للعلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال فيها:

«واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس وقد ألفت في ذلك كتب، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيراً من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، منها ما هو رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مر، وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه. ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفواً وإنما هو أمر مقصود شرعاً؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله به درجات»[1].

والله أسأل وبأسمائه الحسنى أتوسل أن يثيبنا خيرًا على هذا البحث، وأن يجعله من أسباب الزلفى لديه، إنه سبحانه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) الأنوار الكاشفة ص٢٢٣.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو هريرة راوية الإسلام، المؤلف: محمد عجاج الخطيب، الناشر: مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.

٢. إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، المؤلف: حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرحمن التويجري، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤ هـ..

٣. أجوبة مسائل جار الله، المؤلف: عبدالحسين شرف الدين الموسوي، الناشر: مطبعة العرفان، لبنان، صيدا، الطبعة الثانية، عام ١٣٧٣هـ -١٩٥٣م.

٤. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الآفاق الجديدة، لبنان، بيروت.

٥. الإحكام في أصول الأحكام، المؤلف: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت.

٦. أخبار الآحاد في الحديث النبوي، المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، الناشر: دار طيبة، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧. أدب الإملاء والاستملاء، المؤلف: أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني شرح ومراجعه سعيد مجمد اللحام، الناشر: دار ومكتبة الهلال، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨. إرشاد الفحول إلي المحقق الحق من علم الأصول، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق -كفر بطنا، الناشر : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٩. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠. الإسلام عقيدة وشريعة، المؤلف: محمود شلتوت، الناشر: دار الشروق، مصر، القاهرة، الطبعة الثامنة عشرة، عام ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.
١١. الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، عام ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
١٢. أسد الغابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
١٣. الإسلام في القرن العشرين، المؤلف: عباس محمد العقاد، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.
١٤. الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ.
١٥. أصول الدين، المؤلف: أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي، المحقق: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
١٦. أضواء على السنة المحمدية، المؤلف: محمود أبو رية، الناشر: دار المعارف، مصر، القاهرة، الطبعة السادسة، عام ١٩٩٤، وطبعة مطبعة التأليف، مصر، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
١٧. الاعتصام، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس

الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

١٩. الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المكي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٠. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، لبنان، بيروت، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٢١. بحث حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها، المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، المدينة المنورة، السنة الرابعة، العدد الثالث، محرم ١٣٩٢هـ - فبراير١٩٧٢م.

٢٢. البحر المحيط في أصول الفقه، المؤلف: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، المحقق: محمد محمد تامر، الناشر دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف، بابن الملقن، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م

٢٥. تاريخ ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

٢٧. تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٨. تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: مطبعة كردستان العامية، الطبعة الأولى، عام ١٣٢٦هـ.
٢٩. التحرير والتنوير، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، عام ١٩٩٧م.
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، السعودية، الرياض.
٣٠. تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، المؤلف: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: مكتبة دار المنهاج، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٦هـ.
٣١. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق: الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ.
٣٢. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، المؤلف: محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ١٩٩٠م.
٣٣. تفسير القرآن العظيم، المؤلف : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عام ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٤. تقييد العلم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: سعد عبدالغفار علي، الناشر: دار الاستقامة، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبة.
٣٦. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، المؤلف: رفعت بن فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخنانجي بمصر، الطبعة الأولى.
٣٧. تيسير التحرير، المؤلف: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت.
٣٨. تيسير مصطلح الحديث، المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة، عام ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٩. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٠. الجامع الصحيح سنن الترمذي، المؤلف : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، المحقق : أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر : دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.
٤١. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٤٢. جامع بيان العلم وفضله، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، المحقق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، الناشر: مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
٤٣. الجامع لأحكام القرآن، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
٤٤. حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، المؤلف: محمد بن جميل مبارك، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٤٥. الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، إعداد الباحث: غالب بن

علي عواجي، إشراف: عثمان عبدالمنعم يوسف، رسالة ماجستير مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة الإسلامية، بكلية الشريعة، في جامعة الملك عبالعزيز بجدة، عام ١٣٩٨-١٣٩٩هـ.

٤٦. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المؤلف: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، طبعة عام ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

٤٧. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٤٨. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٥ هـ.

٤٩. الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، المؤلف: محمد حافظ الشريدة، بحث غير منشور.

٥٠. الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٥١. الرسالة، المؤلف: محمد بن إدريس الشافعي، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

٥٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت الطبعة: الأولى، عام ١٤١٥هـ.

٥٣. زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥٤. زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، المؤلف: صلاح الدين مقبول أحمد، الناشر: دار ابن الأثير، الكويت.

٥٥. السلسلة الصحيحة، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف، السعودية، الرياض.
٥٦. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، المؤلف: محمد الغزالي، الناشر: دار نهضة مصر، الطبعة الأولى.
٥٧. السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، المؤلف: محمد الغزالي، الناشر: دار نهضة مصر، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى.
٥٨. السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام، المؤلف: محمد بن لقمان السلفي، الناشر: مكتبة الأيمان، السعودية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
٥٩. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المؤلف: مصطفى السباعي، الناشر :دار الوراق، المكتب الاسلامي، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠م.
٦٠. سنن ابن ماجه، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المعروف: بابن ماجه وماجه اسم أبيه يزيد، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
٦١. سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، الناشر : دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت.
٦٢. سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المحقق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، عام ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.
٦٣. سنن الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي السمرقندي، المحقق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
٦٤. السنن الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦٥. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، المؤلف: عبدالعظيم بن ابراهيم بن محمد المطعني، الناشر: مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٦٦. شبهات حول السنة، المؤلف: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ.
٦٧. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، المؤلف: محمود محمد مزروعة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٦٨. شبهات القرآنيين، المؤلف: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
٦٩. شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الأدرن، الزرقاء، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧٠. شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، المحقق شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٧١. صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.
٧٢. ضحى الإسلام، المؤلف: أحمد أمين، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، مصر، القاهرة، الطبعة السابعة.
٧٣. الضعفاء، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي، المحقق: الدكتور مازن السرساوي، الناشر: دار ابن عباس، مصر، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٨ م.
٧٤. الطبقات الكبرى، المؤلف : محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، الناشر: دار صادر، لبنان، بيروت.
٧٥. الطبقات الكبرى، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، الناشر: دار صادر، لبنان، بيروت.
٧٦. العقيدة والشريعة في الإسلام، المؤلف: اجناس جولدتسيهر، نقله إلى العربية: محمد يوسف موسى وعلي حسن عبدالقادر وعبدالعزيز عبدالحق، الناشر: دار الكتب الحديثة بمصر، الطبعة الثانية.
٧٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود، المؤلف: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ.

٧٨. العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية. المؤلف: خالد بن منصور بن عبدالله الدريس، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥هـ.

٧٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت، طبعة عام ١٣٧٩هـ.

٨٠. فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٤هـ.

٨١. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣هـ.

٨٢. فجر الإسلام، المؤلف: أحمد أمين، الناشر: دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٣٣م.

٨٣. الفَرق بين الفِرق، المؤلف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني، المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: مطبعة المدني، مصر، القاهرة.

٨٤. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، المؤلف: أبو القاسم البلخي والقاضي عبدالجبار والحاكم الجشمي، المحقق: فؤاد سيد، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، عام ١٣٩٣هـ -١٩٧٤م.

٨٥. الكافي (روضة الكافي)، المؤلف: محمد بن يعقوب الكليني، الناشر: منشورات الفجر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٨٦. الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، عام ١٤١٨هـ- .١٩٩٧م

٨٧. كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، المؤلف: عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨٨. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، المؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٨٩. الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، السعودية، المدينة المنورة.

٩٠. لسان العرب، المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر : دار صادر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى.

٩١. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها، سوريّة، دمشق، الطبعة: الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٩٢. مجلة المنار، المؤلف: مجموعة من المؤلفين، محمد رشيد بن علي رضا، وغيره من كتاب المجلة، عدد (١٩، ٢٩).

٩٣. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، الناشر: دار الفكر، لبنان، بيروت، عام ١٤١٢هـ.

٩٤. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق : أنور الباز وعامر الجزار، الناشر : دار الوفاء، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٥. المحصول، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ، المحقق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٩٦. مختصر تاريخ الإباضية، المؤلف: أبو الربيع سليمان الباروني، الناشر: دار الاستقامة، تونس، الطبعة الثانية.

٩٧. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٨. المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، المحقق: عبد الملك بن عبد

الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٩٩. المستدرك على الصحيحين، المؤلف : الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، بإشراف: د. يوسف المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، لبنان، بيروت.

١٠٠. المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ — ١٩٩٠م.

١٠١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٠٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.

١٠٣. مشارق أنوار العقول، المؤلف: عبدالحميد حميد السالمي، المحقق: عبدالرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

١٠٤. مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، المؤلف: عبدالله بن علي النجدي القصيمي، الناشر: المجلس العلمي السلفي، باكستان، اهتم بطبعه: محمد سليمان أنصاري، عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٠٥. مصنف ابن أبي شيبة المسمى: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩هـ.

١٠٦. معالم السنن، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، الناشر: المطبعة العلمية، سوريّة، حلب، الطبعة الأولى، عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

١٠٧. المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، العراق، الموصل، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

١٠٨. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: الجامعة الإسلامية، السعودية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٠٩. مقدمة ابن الصلاح المسماة بعلوم الحديث، المؤلف : أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٤م.

١١٠. الملل والنحل، المؤلف : محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، المحقق : محمد سيد كيلاني، الناشر : دار المعرفة، لبنان، بيروت، طبعة عام ١٤٠٤هـ.

١١١. مناقب الإمام الشافعي، المؤلف: محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم، أبو الحسن الآبري السجستاني، المحقق: جمال عزون، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة الأولى، عام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

١١٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، عام ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١١٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٢هـ.

١١٤. المهدي، المؤلف: محمد إسماعيل المقدم، الناشر: الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، الاسكندرية، الطبعة الحادية عشر، عام ١٤٢٩هـ –٢٠٠٨م.

١١٥. موجز دائرة المعارف الإسلامية، المؤلف: هوتسما وأرنولد وغيرهم من المستشرقين، الناشر: مركز الشارقة للإبداع الفكري، الإمارات، الشارقة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ.

١١٦. الموطَّأ، المؤلف : مالك بن أنس الأصبحي، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، المحقق: الدكتور بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت. وبرواية محمد

بن الحسن الشيباني، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، لبنان، بيروت.

١١٧. موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، إعداد الطالب: الأمين الصادق الأمين، إشراف: أحمد محمد نور سيف وأحمد ناصر محمد الحمد، عام ١٤١٤هـ.

١١٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١١٩. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٢هـ.

١٢٠. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني، المحقق: شرف حجازي، الناشر: دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.

١٢١. النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق : ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٢. وسائل الشيعة، المؤلف: الحر العاملي، المحقق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الناشر: مطبعة مهر، إيران، قم، الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ.

الروابط الإلكترونية:

١٢٣. مشكلة تدوين الحديث الشريف في عصر النبي ﷺ على هذا العنوان:
http://iraq.iraq.ir/islam/hdeath_sh/mshkla-tdween/ch01.htm

١٢٤. مقال: حقائق طبية أشارت إليها أحاديث نبوية في أن التمر وقاية من السم والسحر، لفؤاد بن يوسف أبو سعيد، على هذا العنوان:
http://www.startimes.com/?t=31768018
١٢٥. مقال: رفع اللبس عن حديث سجود الشمس، للباحث عبدالله بن سعيد الشهري، على هذا العنوان:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=80836
١٢٦. كقال: شبهات حول حديث غمس الذباب في الإناء، على هذا العنوان:
http://www.ebnmaryam.com/fly.htm
١٢٧. مقال: شبهات حول السنة، على هذا العنوان:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=73995
١٢٨. مقال: منكري السنة بين التشكيك والافتراء، على هذا العنوان:
http://islamselect.net/mat/89807

فهرس الموضوعات

المقدمة..... ٢

المبحث الأول: الحرب على السنة النبوية.. كيف بدأت؟ ولماذا؟..... ٦

المبحث الثاني: المنكرون للسنة..... ١٢

المبحث الثالث: شبهة النهي عن تدوين الحديث..... ٢٣

المبحث الرابع: شبهة تأخر تدوين السنة. ٢٨

المبحث الخامس: شبهة الاكتفاء بالقرآن..... ٣٢

المبحث السادس: شبهة إنكار الاحتجاج بخبر الآحاد. ٣٦

المبحث السابع: شبهة تقديم العقل على السنّة النبوية..... ٤٥

أولًا: حديث وقوع الذباب في الإناء: ٤٧

ثانيًا: حديث موسى –عليه السلام– وملك الموت: ٥٢

ثالثًا: حديث الجساسة:..... ٥٦

أحاديث مشكلة: ١– حديث اللوح المحفوظ: ٦٠

٢– حديث سجود الشمس:..... ٦١

٣– حديث الشياطين المسجونة:..... ٦٢

٤– حديث العجوة من الجنة وكونها دواء:..... ٦٣

٥– أحاديث المهدي: ٦٥

٦– أحاديث الدجال:..... ٦٧

المبحث الثامن: شبهة الطعن في رواة الأحاديث ٧١

الخاتمة ٨١

فهرس المصادر والمراجع ٨٢

فهرس الموضوعات ٩٦